الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/483/Add.1
24 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

المشردون داخليا

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي أعده ممثل الأمين العام لشؤون المشردين داخليا، السيد فرانسيس دنغ (السودان)، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٧/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

111196 111196 96-27352

المرفق

تقرير عن المشردين داخليا أعده ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس دنغ، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٧/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥

لمحات عن التشرد: طاجيكستان

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١ - ٨	٣
ثانيا	أسباب التشرد: خلفية النزاع	٩ - ٢٨	٥
	ألف - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	٩ - ١٤	٥
	باء - الاستقلال والحرب الأهلية	١٥ - ٢٨	٧
ثالثا	أنماط التشرد والاستجابات	٢٩ - ٨٩	١٠
	ألف - أنماط التشرد	٢٩	١٠
	باء - المساعدة المقدمة أثناء التشرد	٣٠ - ٣١	١١
	جيم - عودة المشردين	٣٢ - ٣٤	١١
	دال - التدابير المتخذة لتسهيل إعادة التوطين	٣٥ - ٥٩	١٢
رابعا	إعادة الاندماج ـ من الإغاثة الى التنمية	٦٠ - ٩٦	٢٠
	ألف - تحقيق الاعتماد على الذات	٦٢ - ٧٣	٢٠
	باء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	٧٤ - ٩٦	٢٤
خامسا	السعي من أجل السلام	٩٧ - ١١٢	٣٠
	ألف - المفاوضات السياسية وحفظ السلام	٩٧ - ١٠٧	٣٠
	باء - الشكل العام للنزاع على الصعيد الإقليمي	١٠٨ - ١١٠	٣٢
	جيم - أنشطة تشجيع المصالحة على الصعيد الشعبي	١١١ - ١١٢	٣٣
سادسا	استنتاجات	١١٣ - ١٢٥	٣٤

أولا - مقدمة

١ - كانت الحرب الأهلية التي وقعت في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ هي السبب الرئيسي للتشرد في طاجيكستان. فقد قتل ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ شخص[١] من سكان يبلغ عددهم نحو خمسة ملايين ونصف مليون نسمة[٢]. وأدى القتال إلى نزوح نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة[٣] وإلى تشريد نحو ٠٠٠ ٦٠٠ شخص داخل البلد[٤]. وكان المشردون داخليا يتألفون أساسا من مدنيين من الجزء الجنوبي الغربي من البلد يبحثون عن الأمن في المدن أو في مواطن أسلافهم.

٢ - وفي حين أن التشرد في طاجيكستان يشترك في بعض سماته مع حالات النزاع الأخرى، فإن له أيضا ملامح ينفرد بها. فمع انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي أوجد فراغا في السلطة، اندلعت النزاعات الدفينة بين مجموعات إثنية مختلفة داخل الحدود المصطنعة للدول. وفي طاجيكستان، سرعان ما نشبت العداوة بين الذين يريدون المحافظة على النظام القائم وهياكل القوة الراهنة وبين الذين تحدوا النظام بالدعوة إلى إجراء الإصلاحات. ولقد تفاقم النزاع من جراء الخلافات الإقليمية والانتماءات العرقية والسياسية. وتردى النزاع تدريجيا إلى أعمال عنف واسعة الانتشار ارتكبها مناصرو كلا الجانبين، ثم استفحل فأصبح حربا أهلية، كما أدت حدة النزاع المسلح إلى اضطرابات عارمة ونزوح السكان. بيد أن أمد النزاع المسلح كان قصيرا نسبيا، وأعطت الحكومة أولوية عليا للعودة السريعة للمدنيين. كما أنها أبدت استعدادها في مرحلة مبكرة لقبول عروض المساعدة الدولية. وعلى هذا استطاع المجتمع الدولي تيسير عودة المشردين تيسيرا شاملا وفعالا. وتمكن معظم المدنيين من العودة إلى ديارهم في غضون بضعة أشهر من تشردهم. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٣، كان ٧٠ في المائة من المشردين داخليا قد عادوا إلى قراهم[٥].

٣ - ورغم عودة معظم المشردين داخليا من جراء الحرب الأهلية[٦]، فإن إدماجهم بنجاح، فضلا عن عودة الذين لا يزالون مشردين، سيتوقفان على مدى قدرة طاجيكستان على التغلب على تحديات الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في أعقاب الآثار المدمرة للحرب الأهلية، وعلى تكييف البلد تدريجيا مع بيئة سياسية واقتصادية جديدة. بيد أنه لا سبيل إلى تحقيق التعمير والتنمية على الوجه الكامل قبل التصدي للأسباب التي ولدت النزاع وحلها بالوسائل السلمية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن التدهور الحالي في حالة الأمن ونشوب القتال مؤخرا في بعض مناطق طاجيكستان يؤديان إلى حالات تشرد جديدة[٧].

٤ - وقد طلب ممثل الأمين العام لشؤون المشردين داخليا أول ما طلب زيارة طاجيكستان في شباط/فبراير ١٩٩٤. وكرر طلبه في حزيران/يونيه ١٩٩٥، ثم في شباط/فبراير ١٩٩٦؛ وحينذاك وجهت إليه الحكومة دعوة لزيارة البلد. وفي آخر الأمر نفذت البعثة في الفترة من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. واستهدفت البعثة، إلى جانب التركيز على الأوضاع الراهنة للذين لا يزالون مشردين داخليا وللذين عادوا في أعقاب الحرب الأهلية، دراسة الكيفية التي تحققت بها العودة وكيفية تلافي المزيد من التشريد.

٥ - ويود الممثل أن يعرب عن تقديره لحكومة طاجيكستان لدعوتها إياه إلى زيارة البلد، وللموقف الصادق والصريح الذي أبداه الذين أجرى معهم المحادثات.

٦ - وفي أثناء البعثة، التقى الممثل مع رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والداخلية، ومع عـــدد من كبار موظفي وزارتي العدل والعمل، وكذلك مع المدعي العام. وعقد أيضا اجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام لطاجيكستان، وممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وغيرها من المنظمات المحلية والدولية وأعضاء السلك الدبلوماسي. وزار الممثل المشردين داخليا في خوروغ وروشان، الواقعتين في مقاطعة غورنو بدخشان المتمتعة بالحكم الذاتي[٨]. وزار أيضا مواقع العائدين في العاصمة، دوشنبه، وكذلك في بختار وشرتوز وكابوديان، الواقعة في منطقة كرغان - تيوبي من مقاطعة خاتلون. وقد استقبل الممثل في أثناء زياراته للمقاطعات موظفو الحكومات المحلية. كما أنه قابل بعض أعضاء المعارضة.

٧ - وتستند السياسة العامة التي ينتهجها الممثل في أداء المهمة المفوضة إليه إلى التسليم أساسا بأن المشاكل المرتبطة بالتشرد الداخلي تقع أساسا في نطاق السيادة الوطنية للدولة المعنية. وفي الوقت ذاته، فقد غدا من الأمور المسلم بها أن السيادة مقرونة بمسؤولية الدولة عن حماية رعاياها ومساعدتهم. واجتماع السيادة والمسؤولية هذا يوفر الإطار لنهج تعاوني ينتظر من الحكومات فيه أن تطلب الدعم الدولي أو أن تقبله على الأقل إذا كانت قدرتها هي على توفير الحماية والمساعدة محدودة. وانطلاقا من هذه الروح، يسعى الممثل إلى فهم المشاكل التي تكتنف التشرد الداخلي في البلد الذي يزوره وتقديم مقترحات لحلها. وكما بين الممثل ذلك في تقاريره السابقة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، فإن التشرد الداخلي كثيرا ما يعكس أزمة أعمق لها مساس بالمجتمع الأكبر. وعلى هذا فإنه وإن يكن من المهم التصدي للمشاكل التي يواجهها المشردون داخليا، فإن الممثل يعتبر هذه المهمة جزءا من مهمة أكبر هي استكشاف الأسباب الجذرية للنزاع في حوار مع السلطات ثم التماس حلول قابلة للدوام. وفضلا عن ذلك، يرى الممثل أن من المهم استطلاع السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها الحكومة على خير وجه في الوفاء بمسؤولياتها نحو المشردين داخليا.

٨ - ولما كانت المبادرات الراهنة في طاجيكستان تؤكد على إعادة إدماج المشردين، فإن مجموعة المعالم المحددة التي اشتملت عليها بعثة الممثل كانت أوسع نطاقا مما هو معتاد في البعثات المتصلة بحالات نزاع جارية. ولذا فقد قسم هذا التقرير إلى خمسة أجزاء رئيسية. والفرع الثاني منه يتضمن استعراضا عاما للأزمة التي أدت إلى التشرد الداخلي في طاجيكستان. ويبحث الفرع الثالث أنماط التشرد والعودة واستجابة المجتمع الدولي. ويتناول الفرع الرابع إعادة إدماج العائدين من المشردين داخليا ويركز على الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان، على ضوء الاحتياجات الجارية. أما الفرع الخامس فيصف المبادرات المتخذة من المجتمع الدولي لتعزيز عملية السلام

عن طريق حفظ السلام والمفاوضات السياسية وغيرها من أنشطة المصالحة. وأخيرا، يختتم التقرير ببعض الملاحظات والتوصيات.

ثانيا - أسباب التشرد: خلفية النزاع

ألف - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

٩ - تقع طاجيكستان في آسيا الوسطى، حيث تحدها أفغانستان جنوبا، والصين شرقا، وقيرغيزستان شمالا، وأوزبكستان غربا. وتغطي الجبال المرتفعة جزءا كبيرا من أراضي طاجيكستان التي تبلغ مساحتها ١٤٣ ١٠٠ كيلومتر مربع، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى مشكلات في التنقل بين مختلف أجزاء البلد. والأراضي الواطئة والوديان مزروعة. وقبل الحرب، كان ٤٨ في المائة من السكان يعملون في القطاع الزراعي. ومن بين الجزء المتبقى من السكان العاملين، كان ٢٣ في المائة يعملون في قطاع الخدمات، و ١٦ في المائة في التشييد، و ١٣ في المائة في الصناعة[٩]. ومنذ بدء الفترة السوفياتية، تصدر طاجيكستان القطن والألومنيوم، وتستورد المواد الغذائية في المقابل. ورغم أنه كان هناك أيضا قدر من زراعة الفواكه وتربية الماشية والأغنام، فإن انعدام التنوع في الزراعة أضعف البلد. فكانت طاجيكستان حتى قبل الحرب الأهلية من بين أفقر البلدان وأقلها نموا في رابطة الدول المستقلة؛ ومع انحلال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ونشوء الحرب الأهلية، أصبح من العسير عليها بشكل متزايد أن تطعم سكانها.

١٠ - وتنقسم طاجيكستان إلى أربع مناطق إدارية رئيسية: مقاطعة لينين آباد في الشمال؛ ومقاطعة خاتلون، وهي تغطي منطقة كرغان - تيوبي في الجنوب الغربي ومنطقة كولياب في الجنوب الشرقي، وقد تألفت من اندماج مقاطعتين في مقاطعة واحدة مؤخرا، ومقاطعة غورنو - بدخشان المتمتعة بالحكم الذاتي في شرق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك المحافظة الجمهورية التابعة التي تشمل الجزء الأوسط من البلد، وهي تؤلف مقاطعتي غيسار وغرم. ووفقا لتعداد أجراه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق عام ١٩٨٩، كان مجموع عدد السكان آنذاك ٥,١ مليون نسمة. وكانوا يتألفون من ثلاث مجموعات إثنية رئيسية[١٠]: الطاجيك، ٦١ في المائة، والأوزبك ٢٣,٥ في المائة؛ والروس ٧,٦ في المائة[١١]. وتستخدم لفظة "الطاجيك" تقليديا للدلالة على الناطقين بالفارسية، في مقابل السكان الناطقين باللغات المنتسبة إلى التركية في دول أخرى من دول آسيا الوسطى. وترتبط اللغة الطاجيكية ارتباطا وثيقا بالفارسية وبلغة الداري التي يتكلمونها في أفغانستان. ومعظم الطاجيك من المسلمين السُّنَّة الذين اعتنقوا الإسلام عقب الفتح العربي لآسيا الوسطى في القرن السابع الميلادي. غير أن الطاجيك الذين ترجع أصولهم إلى غورنو - بدخشان، والذين يسمون باميريين نسبة إلى سلسلة جبال بامير، هم من المسلمين الإسماعيلية. والباميريون يعتبرون أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الطاجيك وهم يتكلمون لغات أخرى.

١١ - وقد شكل الطاجيك مجموعة قومية فريدة في ظل الأسرة السامانية (القرن العاشر الميلادي، ٩٠٣-٩٩٣)، التي حكمت جزءا من طاجيكستان الحالية من بخارى في أوزبكستان الحالية. وعقب غزوات

المنغول، فتح المنطقة تيمورلنك، وبعد ذلك تولى الخانات الترك حكم الطاجيك. وفيما بعد، حكمت الطاجيك إمارة بخارى، والمنطقتان الوسطى والجنوبية من طاجيكستان الحالية تناظران الجزء الشرقي من تلك الإمارة. ومع توسع روسيا الاقتصادي وفتحها آسيا الوسطى، بدأ الروس يستوطنون في منطقة وادي فرغانة، الذي يشكل جزء منه الآن الجزء الشمالي من طاجيكستان[١٢].

١٢ - وفي عام ١٩٢٤، أنشأت الحكومة السوفياتية طاجيكستان كجمهورية تتمتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية أوزبكستان الاشتراكية السوفياتية. وفي العام التالي، نقلت منطقة جبل بامير الواقعة على الحدود الأفغانية - الصينية إلى طاجيكستان باسم غورنو - بدخشان. وفي حين أن غورنو - بدخشان تمثل حوالي ٤٥ في المائة من الإقليم الحالي للبلد، فإن سكانها لا يشكلون سوى ٦ في المائة من مجموع السكان. وفي عام ١٩٢٩، فصلت طاجيكستان عن أوزبكستان وجعلت جمهورية كاملة العضوية في الاتحاد، ونقل جزء من منطقة وادي فرغانة إلى إقليم طاجيكستان. وأدى نقل هذا الجزء أيضا إلى زيادة عدد الأقليتين الروسية والأوزبكية في البلد. وبرسم حدود جديدة، أخرجت مدينتا بخارى وسمرقند، اللتان كانتا في الماضي من المراكز الهامة للثقافة الطاجيكية، من نطاق إقليم الطاجيك، مما أضعف التماسك القومي واحتمالات نشوء هوية مشتركة.

١٣ - وفي السنوات التالية، تغير التكوين الديموغرافي في الجزء الجنوبي الغربي من طاجيكستان نتيجة لاستراتيجية الاتحاد السوفياتي الرامية إلى تنمية قدرة الجمهورية على إنتاج القطن. فتحقيق ذلك تطلب تعزيز الري وزيادة حجم القوة العاملة. وفي ظل حكم ستالين، نقل العديد من الأشخاص بالقوة من المناطق الجبلية في مقاطعتي غارم وغورنو - بدخشان إلى هذا الجزء من البلد، ومن ثم فإنهم لم يندمجوا مع السكان المحليين إلا بقدر محدود. ومع أن الغرميين والباميريين اندمجوا إلى حد ما مع السكان المحليين، وتمت بعض الزيجات المختلطة فيما بينهم، ولا سيما في المناطق الحضرية، فإنهم كانوا يعيشون عادة في قرى منفصلة. واحتفظ الكثيرون منهم بإحساسهم بالانفصال الإثني.

١٤ - وعلى هذا يمكن أن يقال إن طاجيكستان، من حيث هي كيان قومي، قد أوجدت بشكل مصطنع، بمعنى أن ثمة قوة خارجية وحدت مناطق لم تكن تجمع بينها هوية مشتركة إلا بقدر محدود، كما أن التعايش بين مختلف الجماعات الإثنية فيها ازداد تعقيدا بإقامة مناطق تضم جماعات سكانية مختلفة عاش بعضها إلى جانب بعضها الآخر أكثر مما اندمج بعضها مع بعض. ومع ذلك، فقد خلفت التركة السوفياتية أيضا أيديولوجيا توحيدية قائمة على الهوية الجماعية أسهمت في توليد شيء من الإحساس بهوية قومية طاجيكية، وإن لم يكن ذلك الإحساس مكتمل النضوج؛ ورغم الحرب الأهلية، لا توجد اليوم أي تحركات سافرة نحو الانفصال عن البلد.

باء - الاستقلال والحرب الأهلية

١٥ - مع التراجع الاقتصادي الذي شهدته السنوات الأخيرة من وجود الاتحاد السوفياتي، تناقصت بصورة حادة الإعانات الهائلة التي كانت تخصص لطاجيكستان فيما مضى. وفي الوقت ذاته، ومع سياسة "الغلاسنوست" التي اتبعها ميخائيل غورباتشوف، أخذت الحالة في الاتحاد السوفياتي تسمح بمزيد من الحكم الذاتي لجمهورياته. ومثلما حدث في أماكن أخرى، أدى فراغ السلطة الذي نشأ في طاجيكستان إلى اتقاد جذا النزاعات بين الجماعات الإقليمية الطاجيكية التي راحت تتنافس على النفوذ والثروة. ونظرا إلى أن السلطات الطاجيكية لم تطور اقتصادا مستقلا للبلد ولم توفر للدولة قاعدة اقتصادية راسخة، فإنها لم تستطع أن تتكيف بسرعة كافية مع التطورات الجديدة، وأدت الأزمة المالية التي نجمت عن ذلك إلى زيادة الإحساس بانعدام الأمن والسخط. وفي سياق تزايد الحرية السياسية والكساد الاقتصادي، بدأت حركات متعددة داخل طاجيكستان تصبو إلى القيم التقليدية، التي كانت تتعرض في الماضي للقمع بدرجات مختلفة.

١٦ - وأدى البحث عن هوية إلى ظهور مطالبات بالتوسع في الحكم الذاتي الوطني، وهي مطالبات كانت ترعاها الحكومة إلى حد ما[١٣]، ولكنها حظيت بصفة خاصة برعاية بعض الأحزاب السياسية الناشئة. وأدى اقتران تدهور الاقتصاد بتزايد الأصوات المطالبة بتقرير المصير إلى ظهور اتجاه إلى النزوح بين الأقليات ذات الأصل الروسي والأوروبي التي أخذ أبناؤها يشعرون بضعف متزايد في وضعهم ويرون أن ثمة فرصا أفضل لمستقبلهم خارج طاجيكستان. ولما كانت هذه الفئات تشكل غالبية العمال المهرة والمسؤولين عن الإدارة في البلد، فإن رحيلهم أسهم بالمزيد في الركود الاقتصادي العام.

١٧ - غير أن المطامح لم تكن تقتصر على مطمح الاستقلال الوطني بل شملت أيضا مطمح تحقيق الحكم الذاتي الإقليمي ومطمح إحياء الدين. وقد ولدت هذه المطامح توترات داخل المجتمع، إذ أنها كانت تعبر عن التنافس بين المناطق للحصول على موارد متزايدة الشحة، وعن التنافس بين أنصار إقامة مجتمع إسلامي من جهة وبين المتمسكين بنظام الدولة العلمانية من جهة أخرى.

١٨ - وعندما بدأت هذه الجماعات وغيرها في الدعوة إلى إحداث تغيير في مجتمعها، بدأت التكتلات السياسية في اتخاذ أشكالها المحددة. فمن ناحية، راحت مجموعة متنوعة من أحزاب المعارضة تدعو إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، أو إلى التعددية والديمقراطية[١٤]، أو إلى توسيع نطاق الحكم الذاتي الإقليمي[١٥]، أو إلى إقامة دولة إسلامية[١٦]. ومن ناحية أخرى، راحت بعض الجماعات تسعى إلى الحفاظ على الهيمنة السياسية التي اكتسبتها في ظل النظام السوفياتي. وإلى حد كبير، كانت المطامح السياسية متوافقة مع الأصول الإقليمية. فالمعارضون للمؤسسة السياسية كانوا يتلقون الدعم أساسا من المناطق الشرقية في وادي غرم وجبال بامير، وكذلك من أشخاص يرجع أصلهم إلى تلك المناطق ويعيشون الآن في منطقة كرغان - تيوبي الجنوبية الغربية وفي العاصمة. أما غالبية مؤيدي الحكومة، فكانوا من منطقة لينين آباد في الشمال، التي كانت تمسك على الدوام بزمام السلطة السياسية في البلد، وفي منطقة كولياب في الجنوب الشرقي، وهي الشريك التقليدي لها.

١٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٠، قامت مظاهرات ضخمة في دوشنبه أسفرت عن مصرع ٢١ شخصا[١٧]. واتخذت الحكومة من هذه الأحداث ذريعة لحظر اشتراك مرشحي المعارضة في انتخابات مجلس السوفيات الأعلى أو البرلمان الطاجيكي. وفي آب/أغسطس ١٩٩١، أعرب رئيس طاجيكستان، كاخار مخمانوف، صراحة عن تأييده لمحاولة الانقلاب ضد غورباتشوف. وعقب فشل الانقلاب، خرجت مظاهرات تطالب باستقالته. وفي الشهر التالي، أعلنت طاجيكستان استقلالها[١٨]، وأجبرت الحكومة المستندة إلى الحزب الشيوعي على الاستقالة. وبعد أن عين قدر الدين أسلونوف رئيسا بالنيابة[١٩]، عمد إلى وقف نشاط الحزب الشيوعي. إلا أن أعضاء الحزب الشيوعي السابق المعارضين للإصلاحات كانوا لا يزالون يسيطرون على البرلمان. فأعلنوا حالة الطوارئ[٢٠] لوقف المظاهرات المؤيدة لأسلونوف، واضطروه إلى الاستقالة. وانتخب الأمين الأول السابق للحزب، راخمون نبييف، رئيسا جديدا، وسرعان ما رفع الحظر المفروض على الحزب الشيوعي.

٢٠ - وأدى ذلك إلى اندلاع مظاهرات جماهيرية لفترة تزيد على أسبوع، فاضطر نبييف إلى الاستقالة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. غير أنه أعيد تعيينه في منصبه بعد أن أجريت في الشهر التالي انتخابات رئاسية فاز فيها على نائب إصلاحي سابق[٢١]. ورغم احتجاجات المعارضة، فإن المتحالفين من منطقتي كولياب وخودجنت، الذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان البلد، تمكنوا بسهولة من إبقاء شيوعي من خودجنت في السلطة[٢٢]. وعمد نبييف عندئذ، مع البرلمان، إلى إعادة الرقابة وإدخال تعديلات على القانون الجنائي تستهدف أي معارضة للحكومة. غير أن التوترات استمرت بين أنصار الإبقاء على النظام والمطالبين بإصلاحه واتخذت شكل مظاهرات متواصلة. وفي آذار/مارس ١٩٩٢، قامت مظاهرة تطالب باستقالة رئيس[٢٣] مجلس السوفيات الأعلى. وسرعان ما انضمت لهذه المظاهرة أحزاب المعارضة الأخرى[٢٤]، التي ما لبثت أن توسعت في مطالبها بدعوتها إلى إجراء استفتاء دستوري وانتخابات برلمانية، وأخيرا إلى استقالة الرئيس نبييف وتشكيل حكومة ائتلافية.

٢١ - إلا أن البرلمان رفض تقديم أي تنازلات للمعارضة، وخلال ربيع عام ١٩٩٢، استمرت المظاهرات المؤيدة للحكومة والمعارضة لها وازدادت حدتها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وأثناء مظاهرة ضخمة ضد الحكومة نظمت مظاهرة جماهيرية تأييدا للحكومة وللرئيس نبييف، قام منظموها خلالها بدفع أعداد كبيرة من المتظاهرين في منطقة كولياب إلى دوشنبه. وبقيام مظاهرتين كبيرتين لا تفصل بينهما سوى مسافة تقل عن ميل واحد، أصيبت العاصمة بالشلل؛ واندلعت أعمال العنف بين جماعات شبه عسكرية تؤيد كلا من الجانبين، وشملت تلك الأعمال احتجاز الرهائن والضرب والقتل.

٢٢ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٢، ازدادت أعمال العنف بعد أن أصدر الرئيس مرسوما يأذن بتوزيع ٨٠٠ ١ سلاح ناري أوتوماتيكي على أنصاره لإنشاء كتيبة استثنائية من "الحرس الوطني". وخلال الأيام التالية، اندلعت مصادمات مسلحة داخل العاصمة للسيطرة على المباني الحكومية الرئيسية[٢٥]. وفي ٧ أيار/مايو، وفي مواجهة هذه الاضطرابات الخطيرة، وقع الرئيس مرسوما بتشكيل حكومة ائتلافية خصصت فيها للمعارضة

ثمانية مناسب وزارية، من بينها وزارات الداخلية والأمن والدفاع والخارجية. كما أنه قلص سلطاته إلى حد بعيد، وأمر بحل "الحرس الوطني"[٢٦].

٢٣ - وأدى تشكيل الحكومة الائتلافية إلى إنهاء المظاهرتين المتوازيتين في العاصمة. غير أن مقاطعتي لينين آباد وكولياب رفضتا الاعتراف بالحكومة الجديدة، ومن ثم فقد تواصلت أعمال العنف وانتشرت من العاصمة إلى الريف. وفي ١٠ أيار/مايو، لقى ١٤ شخصا مصرعهم وأصيب عشرات بجروح عندما أطلقت قوات الأمن النار على متظاهرين حضروا للاستماع إلى خطاب للرئيس ثم بدأوا في مهاجمة المتاريس التي أقيمت أمام المبنى الذي اعتقدوا أنه موجود فيه. وأصبح أنصار النظام بدورهم ضحايا لأعمال العنف من جانب جماعات المعارضة. وفي واقعة من هذا النوع، تم إجبار رتل من الحافلات على التوقف أثناء توجهه إلى دوشنبه لجلب أنصار الحكومة إلى كولياب. وقُتل حراس رتل الحافلات، واحتجز السائقون كرهائن وضُربوا ثم أطلق سراحهم. وبالإضافة إلى ذلك، تواترت أنباء عن تعرض أهالي كولياب للسرقة في دوشنبه. وبالمثل، في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٢، أرغم أنصار المعارضة المهزومين الذين يعيشون في كولياب على الفرار إلى دوشنبه، بينما تعرض من بقوا في كولياب لهجمات مستمرة. ومع تزايد استقطاب الحالة، بدأت التحركات الأولى للمشردين داخليا.

٢٤ - وخلال الصيف، ومع تلقي المتخاصمين المسلحين لدعم مادي متزايد، تصاعد القتال ليصل إلى حد الحرب الأهلية، مع ازدياد شدته بصفة خاصة في الجزء الجنوبي من البلد. وزعم أن القوات الحكومية كانت تتلقى الدعم من الاتحاد الروسي وأوزبكستان، في حين كانت المعارضة تتلقى دعما من أفغانستان[٢٧]. وأمسكت قوات المعارضة بزمام المبادرة في المراحل الأولى من الحرب. وفرضت قوات المعارضة فيما يبدو حصارا على بلدة كولياب، مما أدى إلى حدوث مجاعة[٢٨]. وعندئذ، قامت القوات الموالية للحكومة، وهي تضم أعضاء في الحرس الوطني السابق الذي غير أسمه إلى الجبهة الوطنية/الشعبية، بشن هجوم مضاد. وكان القتال على أشده في منطقة كرغان - تيوبي، حيث وردت أنباء عن ارتكاب فظائع وحشية ارتكبها كلا طرفي النزاع وشملت عمليات إعدام بعد إجراءات موجزة، وأعمال تعذيب ومذابح للمدنيين.

٢٥ - وعندما بدأت القوات الموالية للحكومة في تحقيق تقدم، كانت إحدى السمات السائدة تتمثل في النهب المنظم لمساكن المدنيين المشردين وأحيانا لقرى بأكملها من قراهم[٢٩]، فكانت الأسقف والنوافذ والأبواب تقلع أو تدمر من غير تردد بإضرام النار فيها. وفي المناطق التي زارها الممثل، كان هناك تباين صارخ بين القرى أو الأحياء التي كانت تبدو إما مدمرة بالكامل وإما لم تمس بضرر على الإطلاق، وذلك بحسب الأصل الإثني لساكنيها. وكان يتجلى في نمط التدمير إلى أي حد أصبحت الهوية الإثنية عاملا هاما في النزاع، إذ لم يصب التدمير غير المنازل التي تخص جماعتي الغرميين والباميريين المهزومتين. وفي حين أن الدافع وراء هذا التدمير الهائل قد يكمن في منع عودة المشردين، فمن المرجح أن أحد العناصر التي أسهمت في أعمال النهب هو الفرصة التي أتيحت للأحياء المجاورة لكي تحصل على سلع مجردة من الحماية.

٢٦ - وتدريجيا، ثبت عجز الحكومة الائتلافية عن الحكم. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أرغمت المعارضة الرئيس المنتخب نبييف على توقيع خطاب استقالة، وأصبح أكبر شاه إسكندروف، رئيس مجلس السوفيات الأعلى وعضو المعارضة، رئيسا بالنيابة. ولم يقبل البرلمان استقالة الرئيس نبييف، حيث عقد جلسة استثنائية في خودجنت[٣٠] في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ألغى فيها منصب الرئيس، وانتخب بدلا من ذلك إيموماللي راخمونوف رئيسا جديدا لمجلس السوفيات الأعلى.

٢٧ - وردت المعارضة على ذلك برفض السماح للحكومة الجديدة بالعودة إلى دوشنبه. وأدى ذلك إلى أسبوع من القتال العنيف في العاصمة، حيث تلقت قوات الحكومة المساعدة من قوات شبه عسكرية أوزبكية من منطقة غيسار غربي العاصمة، وذلك قبل أن تتمكن الحكومة الجديدة من الدخول في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ولما كانت المعارضة آنذاك قد هزمت في منطقة كرغان - تيوبي في الجنوب الغربي، وفي دوشنبه، فقد انتقل الهجوم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٩٣ نحو المعاقل الأخيرة للمعارضة الواقعة شرقي العاصمة في اتجاه وادي غرم.

٢٨ - وبالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني التي ارتكبها كلا الجانبين خلال الحرب الأهلية، حدثت أيضا انتهاكات وإساءات خطيرة لحقوق الإنسان في أعقاب النزاع. ففي العاصمة، راحت الجماعات المسلحة تقتل من تعتبرهم معارضين. وأفادت الأنباء أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كانت الحافلات تتعرض للتفتيش بصورة روتينية، حيث كان الأشخاص الذين يحملون بطاقات هوية تكشف عن أنهم من أصل باميري أو غرمي يجبرون على النزول، وإما يقتلون في مكانهم أو يقتادون إلى حيث يعثر عليهم قتلى فيما بعد أو لا يسمع عنهم خبر بعد ذلك على الإطلاق[٣١].

ثالثا - أنماط التشرد والاستجابات

ألف - أنماط التشرد

٢٩ - ارتبطت أنماط التشرد ارتباطا وثيقا بطبيعة النزاع وتطوره. وفي هذا الصدد، يعد تعبير "الإقليمية"[٣٢] ومفهوم "المواطنين" المرتبط به مفاتيح فهم مسار تطور النزاع والطرق التي قرر المدنيون الهاربون أن يسلكوها. فمع الاستقطاب التدريبي الذي حدث في المجتمع، أصبحت مسألة الانتماء الإثني مسألة مهيمنة، وصار الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في وضع الأقلية في مناطق إقامتهم يسعون إلى اللجوء إلى المناطق التي ينحدرون منها أصلا. ومع تصاعد النزاع ليصبح حربا أهلية، ازدادت شدة هذا النمط، دون أن يتأثر إلا بمقدار ما كان وجود القوات المسلحة يحول دون تلك التحركات. وعلى هذا فإن التقدم المفاجئ للقوات الموالية للحكومة في الجنوب الغربي أدى إلى تقسيم المنطقة على نحو اضطر معها المدنيون المستهدفون إلى الفرار إما جنوبا في اتجاه أفغانستان، أو شمالا في اتجاه العاصمة والأجزاء الشرقية من البلد. وبالتالي، فإن سبب هروب من رحلوا عن البلد ومن أصبحوا مشردين داخليا كان سببا واحدا. كما واجهت هاتان الفئتان مشكلات متشابهة عند العودة، من حيث احتياجاتهما إلى الدعم المادي وإلى الأمن.

باء - المساعدة المقدمة أثناء التشرد

٣٠ - إن كثيرا من المشردين داخليا لم يتلقوا مساعدة دولية قبل عودتهم إلى ديارهم. غير أنه بالنسبة لمعظمهم ساعدت علاقات القرابة الموسعة على التخفيف من عواقب الهروب. وقد كان من نتيجة عمليات نقل السكان السابقة قبل خمسة عقود، وما أعقبها من نزوح اقتصادي، أن كثيرا من المشردين كانت تربطهم روابط تاريخية بمواطن أسلافهم. وبالنظر إلى أن الحرب لم تكن تدور في نفس الوقت في كافة أنحاء البلد، وإلى أنه لم يقع أي قتال قط في الأجزاء الشمالية والشرقية خلال نزاع عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، فإن المشردين داخليا كثيرا ما كانوا يتمكنون من الحصول على المأوى والغذاء والأمن المادي من أفراد أسرهم الموسعة. ولذلك يمكن القول بأنه كان لدى المشردين داخليا موطنان: أحدهما هو المنطقة التي يرتبطون بها من حيث أصولهم وإن كانت إمكانيات إعالتهم لأنفسهم فيها محدودة، وذلك مثل منطقة غورنو - بدخشان أو غرم، والآخر هو المنطقة التي توجد فيها منازلهم وأراضيهم وإن كانوا لم يندمجوا فيها إلا بدرجة محدودة، وذلك مثل منطقة كرغان - تيوبي. وعلى العكس من ذلك، فإن أولئك الذين هربوا في اتجاه الحدود الأفغانية كانوا يفتقرون بدرجة كبيرة إلى هذا الدعم الأسري، ومن ثم فقد كانوا في حاجة ماسة إلى المساعدة الخارجية. وخلال عام ١٩٩٢، كانت المساعدة تتوفر لهم أساسا من لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٣١ - وقد تدفق على مقاطعة غورنو - بدخشان المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ونظرا لبيئتها الطبيعية التي تتميز بالمناطق الجبلية وقسوة المناخ وفقر التربة، فإن السكان المحليين كانوا يلقون من قبل صعوبة في إعاشة أنفسهم، ولا سيما عقب انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفقدان الإعانات الحكومية عقب اندلاع الحرب الأهلية. وعلى هذا فإن العدد الكبير من المشردين داخليا أخذ يمثل عبئا إضافيا على السكان المحليين. ولذلك فقد آثرت لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالتعاون مع مؤسسة أغاخان، أن تساعد السكان كلهم دونما تمييز بين المشردين داخليا وبين المحليين، وذلك بالأغذية والأدوية في المقام الأول. وكانت الحكومة توفر، بالقدر المتاح، المأوى في المباني العامة.

جيم - عودة المشردين

٣٢ - في الأشهر الأولى القليلة بعد توقف الصراع، عاد معظم المشردين داخليا بمحض إرادتهم، ودون الحصول على مساعدة. وقد اضطلعت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالمسؤولية عن مساعدة المشردين داخليا في المناطق التي فروا إليها، بينما قدمت المفوضية المساعدة في المنطقة الرئيسية للعودة.

٣٣ - وفي آذار/مارس ١٩٩٣ قررت الحكومة الإعادة القسرية لنحو ٥٠٠ من المشردين داخليا في دوشنبه إلى منطقة كرغان - تيوبي. ولم يزود العائدون بالأغذية أو المياه أثناء نقلهم، ولم يجر القيام بأية أعمال تحضيرية لاستقبالهم في الأماكن التي قصدوا إليها. وقامت المجتمعات المحلية، المعادية للعائدين، بتعطيل

السكة الحديدية قبيل وصول القطار ومنعت الركاب من مغادرته. ووفقا لأقوال عضو في هذه المجموعة من الركاب تحدث مع الممثل عن تجربته، وضع العائدون في وقت لاحق في مخيم عابر حصلوا فيه على مياه مسممة. وبعد ١٦ يوما أذن لهم بالعودة إلى ديارهم، تحت حماية الشرطة المحلية، ووجدوا أن قراهم قد نهبت في غضون ذلك. وقد توفي ستة عشر شخصا أثناء هذه الأحداث، مما أثار اهتمام الصحافة الدولية. وقد سلمت السلطات في أعقاب ما حدث بأنه يجب أن يتم الإعداد لعمليات نقل العائدين إعدادا ملائما ووافقت على إشراك الوكالات الدولية في تنفيذ هذه العمليات.

٣٤ - وعلى الرغم من أن معظم المشردين داخليا عادوا بصورة تلقائية، فقد ساعدت منظمة الهجرة الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمفوضية في بعض قوافل العودة. كذلك وفرت الحكومة وسائل نقل عام لعودة المشردين داخليا كلما كانت متاحة. وفي ١٩٩٤ تعين إلغاء خطط لتنظيم النقل برا من غورنو - بدخشان بسبب الأعمال العدوانية المكثفة على الطريق البري الوحيد للعودة. وفي ١٩٩٥ تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن المرور الآمن مما أتاح العودة لـ ٧٠٠ ١ من المشردين داخليا، ولكن حالت ظروف انعدام الأمن الجديدة وسوء الأحوال الجوية ورداءة الطريق دون استكمال عمليات النقل المقررة. ومن المزمع حاليا نقل أولئك الذين اختاروا العودة إلى المنطقة عن طريق الجو، لأن الممرات الجبلية مغلقة أثناء الشتاء والحالة الأمنية تحول دون النقل البري الآمن.

دال - التدابير المتخذة لتسهيل إعادة التوطين

٣٥ - لقد واجه المشردون الذين عاشوا فيما سبق في منطقة كرغان - تيوبي التي تأثرت تأثرا كبيرا بالنزاع والتي فرت الغالبية منها، عقبات متعددة لدى عودتهم. فقد دمرت آلاف عديدة من المنازل أثناء النزاع أو بعده أو نهبتها المجتمعات المحلية المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، احتلت المنازل والأراضي، وذلك في كثير من الأحيان من قبل الذين قاتلوا مع الجانب الفائز واعتبروا مكاسبهم الجديدة مكافأة على انتصارهم. وتم استهلاك البذور الزراعية، وبذلك تضاءلت إمكانية زراعة الأغذية. وانهار نظام الرعاية الصحية نتيجة لتدمير المراكز الصحية والعدد غير الكافي من الموظفين المؤهلين، الذين هاجر الكثيرون منهم قبل اندلاع الحرب الأهلية أو أثناءها، مثلهم في ذلك مثل العمال الماهرين في كافة أنحاء البلد. كذلك كان هناك نقص شديد في العقاقير والمعدات الطبية. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن مضخات المياه أتلفت أو سرقت في الكثير من الحالات، فقد كانت هناك ضرورة ملحة إلى إصلاحها أو احلال غيرها محلها من أجل تفادي التلوث والأوبئة.

٣٦ - وفيما يتعلق بالأمن، فإن السكان المشردين عوملوا على أنهم ينتمون إلى العدو مع تطور النزاع، كما ذكر أعلاه، واعتبروا مسؤولين عن اندلاع الحرب الأهلية. وبالتالي نشأ عداء كبير فيما بين السكان المحليين تجاه عودة المشردين. وكانت مشكلة إنعدام الأمن صعبة بوجه خاص خلال الفترة الأولى التالية للحرب، عندما أتاح الافتقار إلى القانون والنظام لعصابات مسلحة لا سيطرة عليها فرض قوانينها على المجتمع. وقد اتسمت هذه الفترة بوقوع العديد من حالات الاختفاء والقتل والضرب وأشكال أخرى من المضايقة

للعائدين وخصوصا في العاصمة ومنطقة كرغان - تيوبي. وتهدد هذه الحالة من انعدام الأمن بالتدهور إلى أكثر من هذا، مما لا يؤدي فقط إلى منع عودة المشردين بل أيضا إلى إجبارهم على اللجوء إلى المنفى، مع إمكانية زعزعة استقرار المنطقة بأكملها.

٣٧ - وفي هذا السياق، لا يمكن أن تستقر الحالة سوى باتباع نهج شامل، يوفر الثقة اللازمة فيما بين المشردين لتشجيع عودتهم ومنع حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين. وبسبب الدمار الهائل، تعين على المساعدة الإنسانية أن تركز على الاحتياجات الأساسية من الأغذية والمأوى والرعاية الصحية. وكان تحسين مستوى الأمن لاستعادة ثقة السكان المشردين أمرا هاما أيضا. وبالتالي قامت المفوضية، وهي وكالة الأمم المتحدة التي قامت بدور رئيسي في تشجيع العودة، بتصميم وتنفيذ برنامج للعودة وإعادة الإدماج يربط بين المساعدة والحماية. وعلى الرغم من أن العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا قد تعرضوا على نحو خاص للمشاكل الآنفة الذكر، فإن بعض الصعوبات أثرت أيضا على المجتمع ككل. ومن ثم، رئي أن من المهم ليس فقط تقديم المساعدة على قدم المساواة للاجئين والمشردين داخليا العائدين، وإنما أيضا تلبية بعض احتياجات السكان ككل، من أجل تفادي الغيرة والاستياء وإزالة التوترات الإثنية الكبيرة القائمة فيما بين المجتمعات المحلية.

١ - الأمن المادي والحماية القانونية

٣٨ - انتهجت القوات الموالية للحكومة أثناء الحرب الأهلية استراتيجية "تطهير" في مناطق النزاع التابعة للمعارضة وإزاء الذين يعتبرون مؤيدين لها أو مؤيدين محتملين لها[٣٣]، أي السكان الغرميين والباميريين. ونتيجة لذلك، اضطرت آلاف كثيرة من المشردين داخليا الذين تكتلوا على امتداد الحدود الأفغانية إلى الفرار من منطقة كرغان - تيوبي إلى أفغانستان أثناء كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣. غير أن الحكومة أدركت سريعا أن هناك ضرورة لعكس هذه السياسة، فأعلنت عودة المشردين أولوية وطنية.

٣٩ - وأدت عدة عوامل إلى هذا التغيير. فبالاضافة إلى بواعث قلق الحكومة فيما يتعلق بالسكان المدنيين المشردين، كانت هناك حاجة إلى الشرعية الدولية. وللحصول عليها كان لا بد من إظهار احساس بالمسؤولية عن السكان بكاملهم. ومارس الاتحاد الروسي وأوزبكستان والأمم المتحدة نفوذهم وسياسة الضغط. وكان أحد الأسباب الأخرى هو الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في البلد وإضعاف المعارضة عن طريق القضاء على مصدر محتمل للتجنيد. وهناك سبب آخر أيضا نشأ عن الأزمة واحتياج الحكومة لعودة العمال إلى مزارع القطن. ومنذ تفكك الاتحاد السوفياتي مؤخرا وتناقص قدرة الحكومة نتيجة للحرب الأهلية، كانت هناك حاجة تتناسب مع هذه الظروف إلى المساعدة الدولية لتحقيق هدف العودة. وبالتالي أدت هذه السياسة الجديدة إلى التعاون الوثيق بين الحكومة والمجتمع الدولي، مما جعل من الممكن حدوث استجابة دولية فعالة.

٤٠ - ومن خلال بيانات عامة[٣٤] أدلى بها الرئيس ووزير الداخلية، تم تشجيع الأشخاص المشردين على العودة إلى مناطقهم. وعلاوة على ذلك، تم ابلاغ المسؤولين المحليين بأن العودة وإعادة الدمج تشكلان أولويات وطنية. وكانت هذه البيانات هامة من حيث أنها أسهمت في استعادة الثقة العامة ويمكن الرجوع إليها أثناء المناقشات مع السلطات المحلية لتذكيرها بواجباتها في حماية العائدين.

٤١ - وكانت قدرة الحكومة على توفير الأمن محدودة في البداية. ذلك أن وصولها إلى السلطة لم يعكس ائتلافا موحدا. بل الأحرى أنها وصلت إلى السلطة عن طريق قوات غير نظامية تعمل إلى حد ما خارج نطاق سيطرتها. وعلى الرغم من تعهد الحكومة بتيسير عودة المشردين، فإن إدماجهم كان صعبا بسبب الاستياء الذي شعر به "المنتصرون" تجاه العائدين. ومن أجل تعزيز القانون والنظام، بذلت الحكومة جهودا لزيادة سيطرتها تدريجيا على هذه الجماعات شبه العسكرية. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي إدماج أعضاء سابقين من الجماعات شبه العسكرية في قوات الأمن النظامية والإدارة المدنية. ولئن أسهم هذا في تحسين الحالة، فقد ثبت أنه غير كاف، لأن المقاتلين السابقين، الذين فقدوا في بعض الحالات أقارب لهم في الحرب ولم تكن لديهم مشاعر تعاطف كثيرة تجاه العائدين، أصبح يمكنهم الآن إساءة استخدام سلطة الدولة عن طريق تجاهل الشكاوى أو انتهاك حقوق الإنسان الأخرى. ونتيجة لذلك، اتخذت مبادرة ثانية لضمان أن الذين يتولون الوظائف في الدوائر الحكومية ذات الصلة يتمتعون بالمؤهلات اللازمة. وشكلت هذه الخطوات الأولى إسهاما هاما في تحسين الحالة الأمنية؛ ومنذ ذلك الحين انخفضت بشكل ملحوظ أسوأ حالات إساءة استخدام السلطة.

٤٢ - واعتمدت الحكومة أيضا قانونا بشأن "المهاجرين بالإكراه"، تم سنّه في منتصف ١٩٩٤. وينظم هذا القانون إجراءات التسجيل وينص على تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا وحمايتهم. ويمنح هذا القانون المشردين داخليا الحق في السكن مجانا في مرحلة التشرد، والمساعدة من أجل الحصول على عمل أو، كبديل لذلك، الحصول على إعانات في حالة البطالة، ومساعدة غذائية مجانية في مكان إقامتهم المؤقتة. وينص القانون كذلك على إعادة ممتلكاتهم أو تعويضهم عنها وحمايتهم من العودة القسرية. وعند إعادة التوطين، يحق للمشردين داخليا الحصول على النقل المجاني من أجل العودة، والحق في استعادة ممتلكاتهم، والحصول على بدل شامل، ومأوى مؤقت مجانا، ووجبات غذائية ومواد غذائية مجانية، وخدمات طبية، وعمل يتكافأ مع خبرتهم السابقة أو دورات تدريبية إذا اقتضت الضرورة. كذلك يحق لهم المساعدة في إلحاق أطفالهم بالمدارس والحصول على معاش أو مرتب محدود بحسب طول فترة غيابهم.

٤٣ - وطبقا لهذا القانون يُمنح مركز "المهاجر بالإكراه" لفترة أمدها ثلاث سنوات. غير أنه صدر مرسوم رئاسي منذ ذلك الحين يلغي تحديد المدة الزمنية. وعلى الرغم من أن هذا القانون كان هاما من حيث توفير السكن في المباني العامة بالنسبة للذين لا يستطيعون الحصول على مساعدة من أفراد الأسرة الموسعة، فإن التأثير العملي لمعظم أحكامه أصبح محدودا بشدة بسبب الافتقار إلى الأموال اللازمة. كذلك أتاح مرسوم رئاسي آخر الحصول على سلف حكومية بشروط سخية للعائدين الذين يرغبون في إعادة بناء مساكنهم[٣٥].

بيد أن الأشخاص الذين كانوا مشردين سابقا ذكروا للممثل أنه من الصعب الحصول على هذه الائتمانات في الواقع، وأن المبالغ محدودة للغاية.

٤٤ - وفيما يتعلق بحماية الحقوق القانونية للعائدين، تتبنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفرضية الأساسية القائلة بأن على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها إزاء رعاياها. ونظرا للعداء الإثني فيما بين المجتمعات المحلية، فإنه من المهم تسوية الحالات في أقرب وقت ممكن لتفادي تفجر التوترات الإثنية التي من شأنها أن تعوق المصالحة أو تهدد حركة العودة أو تؤدي إلى مزيد من التشرد. لذلك تهدف الاستراتيجية المتبعة في المقام الأول إلى ضمان تطبيق السلطات المختصة للقانون بطريقة متسقة وغير تمييزية حتى لا تعتبر متحيزة إثنيا. وعالجت المفوضية المشكلة بنشر موظفين ميدانيين في مناطق العودة رصدوا بفعالية أوضاع حقوق الإنسان، وسجلوا شكاوى العائدين لدى السلطات الحكومية المعنية وتابعوا الحالات للتأكد من اتخاذ الاجراءات المناسبة في شأنها. وفي حالات الجرائم المزعومة، استلزم ذلك إجراء تحقيقات، ستليها عند الضرورة مقاضاة ومحاكمات. وبالمثل، ففي حالات الاحتلال غير المشروع المزعوم للمساكن، يقوم الموظف الميداني بإحالة المعلومات إلى المدعي العام المحلي بواسطة رسالة، يشير فيها إلى التزام الحكومة بتمكين العائدين من العودة وإعادة إدماجهم ويطلب فيها إجراء تحقيق يليه طرد المستولي على المسكن إذا ثبت ما يبرر ذلك. ويبعث أيضا بنسخة من تلك الرسالة إلى السلطات المركزية.

٤٥ - وفي حين كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بنشاط في متابعة الحالات الفردية التي وجه إليها إنتباهها، فإنها لم تتخذ موقفا إزاء الوقائع الموضوعية للحالات الفردية. وتستند تدخلاتها لدى السلطات المحلية إلى احترام صلاحياتها وفقا للقوانين الطاجيكية، بما في ذلك قانون العقوبات والإجراءات المدنية والجنائية، فضلا عن التشريعات الأكثر تحديدا مثل قانون "المهاجرين بالإكراه" وقانون شغل المساكن. وكثيرا ما تسوى هذه الحالات بطريقة غير رسمية بين شاغل المسكن والضحية المزعومة والموظف الميداني والموظف المحلي. أما الحالات الأخرى فتحال إلى المحاكم. ولا ترفع المسألة إلى السلطات الحكومية المركزية إلا في أخطر حالات عدم الامتثال من جانب المسؤولين المحليين.

٤٦ - وتتمتع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفها منظمة دولية كبيرة، بالاحترام اللازم للاضطلاع بدور هام في مجال الحماية وذلك عن طريق متابعة الحالات التي يوجه إليها إنتباهها وأي طلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو بالنسبة للمسؤولين عن إنفاذ القانون "ذريعة" مفيدة لاتخاذ إجراء في الحالات التي يمكن أن يشكل فيها الجاني المزعوم خطرا، لولا ذلك الطلب، أو أن يكون فيها من أقارب المسؤول عن إنفاذ القانون. وساعد تمكين الضحايا من الاتصال بالسلطات كيما تتخذ اجراءات بشأن شكاواهم على التقليل من فقدان الثقة في السلطات. وقد أسهم أيضا الموظفون الميدانيون عن طريق التوسط بين المجتمعات المحلية المتعادية مساهمة كبيرة في استعادة الثقة.

٤٧ - ونظرا لما تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تخفيض تدريجي لأنشطتها في طاجيكستان سلمت أنشطتها الحمائية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولما كانت ولاية هذه المنظمة

أوسع نطاقا من ولاية المفوضية، فإنها تهدف إلى تعزيز الحماية القانونية للقطاعات الأخرى من السكان فضلا عن العائدين، سواء في مناطق العودة أو غيرها. واستلمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ثلاثة مكاتب ميدانية تابعة للمفوضية كما تعتزم توسيع نطاق وجودها الميداني ليشمل مناطق أخرى في طاجيكستان، والاشتراك في أنشطة بناء القدرات على نطاق أوسع. وترى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك علاقة مباشرة بين الحماية وإعادة الإدماج، وبين حث السلطات المحلية على التحقيق في شكاوى العائدين بنزاهة وتفادي انفجار العداء الإثني وبناء على ذلك، ينظر الموظفون الميدانيون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحالات الفردية لشغل المساكن بصورة غير قانونية. وكثيرا ما يصدرون بيانات تتعلق بالقضايا التي تحال إلى المحاكم. ويوجهون انتباه السلطات المحلية والوطنية إلى حالات إساءة المعاملة في السجون ومضايقات الشرطة، ويمثلون حلقة اتصال عن طريق الإذاعة والرسائل بين اللاجئين الطاجيكيين في أفغانستان وأفراد أسرهم في طاجيكستان. وبينما تركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهودها على المشردين داخليا واللاجئين العائدين فإنها تعالج مسائل حقوق الإنسان التي تمس السكان عموما، بما فيهم فئتا الأوزبكيين والروس الإثنيتان. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة سياسية إقليمية طاجيكستان عضو فيها وكانت قد أقامت علاقة مع الحكومة قبل أن تنشط في العمل الإنساني، بإمكانها ليس فقط رصد حقوق الإنسان بل دعم تطور العملية الديمقراطية كاملة، جامعة بذلك بين الوجود الميداني النشط والتأثير السياسي.

٢ - المساعدة الغوثيـــة

المـــأوى

٤٨ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المراحل الأولى من حالة الطوارئ بتوزيع مواد إيواء مؤقتة وملابس وأغذية. بيد أن الجزء الرئيسي من مساعدة المفوضية كان موجها نحو إعادة بناء ٥٠٠ ١٨ منزل في ١٧٠ قرية يقع معظمها في منطقة كرغان - تيوبي. ووزعت على العائدين مجموعات مواد تحتوي كل منها على عناصر لتسقيف المساكن، ومسامير وألواح الأسبستوس. ولدواعي الإنصاف جرى توحيد نوعية هذه المجموعات لتفادي مشاكل تقدير الاحتياجات الفردية وحالات الحسد المحتملة. وقامت المفوضية أولا بالتأكد من القوائم التي أعدتها السلطات المحلية لضمان كون أن المستفيدين هم حقا الأشخاص المستهدفون، أي أن يكون الحائزون للسكن هم المالكين الشرعيين له[٣٦] وأن المسؤول لم يراع عندما كُلف بإعداد القوائم علاقات القرابة أو الصداقة أو عامل الخوف في تحديد المستفيدين. عندئذ تطلب المفوضية من المستفيدين إقامة جدران المساكن بأنفسهم قبل تسلمهم المواد اللازمة. ولمساعدة الأسر التي لا تملك القدرة على إعادة بناء منازلها، بسبب وفاة الزوج أو لأن مساعدة المجتمع المحلي غير متوفرة، نفذت أيضا المفوضية برنامج "الغذاء مقابل العمل" تقوم في إطاره أفرقة عمال البناء بإعادة بناء مساكن تلك الأسر.

٤٩ - وكان لا بد من استيراد مواد التسقيف، ونظرا لتأخير التسليم[٣٧] أو التمويل، كان تنفيذ برنامج الإسكان أبطأ مما كان متوقعا في البداية. وسمحت المواد المستلمة بإنجاز إعادة بناء ٠٠٠ ٧ مسكن

حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و٠٠٠ ٧ مسكن آخر حتى نيسان/أبريل ١٩٩٥، و٨٠٠ ٤ مسكن فيما بين حزيران/يونيه ١٩٩٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٦[٣٨]. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على تسليم مواد للإيواء تكفي لبناء ٠٠٠ ١ مسكن بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٣٩]. ومن الآثار الجانبية الإيجابية التي ترتبت على التأخير في تسليم المواد إتاحة وقت إضافي لتحسين تخطيط المشاريع وتنفيذها. وولّد أيضا تقديم المساعدة المتواصل حسن النية لدى السلطات وكان ذلك بمثابة دعامة قوية اعتمدت عليها المنظمة في الاضطلاع بأنشطة الحماية لصالح المشردين داخليا العائدين.

٥٠ - وساعدت المنظمات غير الحكومية في عملية التعمير كذلك. وتعاونت منظمة إنقاذ الطفولة/الولايات المتحدة الأمريكية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ مشروع للغذاء مقابل العمل، بينما شرعت المنظمة الدولية للمأوى الآن "Shelter Now" ومؤسسة كاريتاس الدوليتين في إنتاج القرميد المحلي في منطقتي غرم وكرغان - تيوبي على التوالي[٤٠]. ونظرا لتجدد الأعمال العدائية بين المعارضة والقوات الحكومية في منطقة طويلدارا، قررت المفوضية عدم تقديم المساعدة لأغراض التعمير هناك نظرا لأن ذلك كان يمكن أن يغري المشردين بالعودة للإستيطان من جديد في منطقة تعتبر خطيرة للغاية.

٥١ - وبالاضافة إلى مشكلة الاحتلال غير المشروع للمساكن، ظهرت مسألة ذات صلة وهي كيفية معالجة مسألة استرداد الممتلكات في الحالات التي قام فيها المشردون ببيع مساكنهم قبل رحيلهم تحت التهديد وقام فيها الملاك الجدد، في بعض الأحيان، باستثمارات في وقت لاحق. وعلى العكس من حالات أخرى عديدة من حالات التشرد الداخلي، تمكن بعض الأشخاص من بيع ممتلكاتهم قبل أن يفروا. وكثيرا ما أدت الظروف التي تمت فيها عملية البيع - أي العجلة وخشية تدمير الممتلكات وضعف الأمل في العودة - إلى البيع بسعر منخفض جدا. وعند عودة المشردين نشأ تضارب في المصالح فيما يتعلق بإمكانية إعادة شراء المالك السابق لمنزله، وكذلك فيما يتعلق بالسعر الذي يتعين عليه دفعه. وخلال اجتماع المدعي العام مع الممثل، عرض عليه المعضلة التي يواجهها في معالجة هذه القضايا. ومن جهة، فإنه رأى أن هذه النزاعات ينبغي معالجتهـــا طبقا للقانون، وبمقتضاه تعتبر هذه العقود صحيحة ويصبح استرداد الملكية مستحيلا ما لم يمارس الشاري الضغط على البائع. ومن جهة أخرى، أقر بالأهمية الأساسية لتحقيق المصالحة. ورأى أنه نظرا للظروف الاستثنائية التي أوجدتها الحرب، ربما يتم إصدار قانون جديد لتسوية المشكلة. وفيما يتعلق بتقدير قيمة الممتلكات، اقترح قاض في خاتلون السماح للمالك السابق بإعادة شراء منزله وربط السعر الأصلي بعملة أجنبية ثابتة، وتحويل المبلغ المساوي لذلك إلى الروبلات الطاجيكية بالقيمة السارية وذلك بهدف التعويض عن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية وعن الاستثمارات التي أجريت خلال الفترة الفاصلة.

الغذاء

٥٢ - يغطي إنتاج الغذاء في طاجيكستان أقل من ثلث الاحتياجات المحلية[٤١]، ومع هبوط الإيرادات الوطنية، أصبح السكان يعتمدون اعتمادا كبيرا على المعونة الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. وقد اقتضى الأمر مواصلة تسليم الغذاء في الريف والمدن على السواء بما أن كثيرا من الأشخاص لم يستطيعوا كسب دخل كاف بعد الحرب. ولاحظ الممثل أثناء زيارته الى جماعتين عائدتين في ضواحي دوشنبه أن كثيرا من الأسر المعيشية تزرع الخضار في حدائقها المنزلية. غير أن معظم رقع الأرض هذه ذات حجم لا يكفي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للأسر.

٥٣ - وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بداية الأمر هي التي توزع المساعدات الغذائية بالنيابة عن برنامج الأغذية العالمي؛ كما أنها وزعت الغذاء مرة واحدة على مجموعة من العائدين حديثا، ومولت صندوق إنقاذ الأطفال/الولايات المتحدة لكي توزع بعض البذور على مختلف المجموعات الإثنية. وأكد برنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرون يعملون في مجال التنفيذ تأكيدا قويا على الوصول الى الفئات المستضعفة. وعلى هذا فإن المنظمات غير الحكومية، كمنظمة Care International، وصندوق إنقاذ الأطفال/المملكة المتحدة، مثلا، لا تصنف العائدين من المشردين داخليا واللاجئين في فئة قائمة بذاتها، ولكنها تدرجهم ضمن المستفيدين عندما تنطبق عليهم معايير أخرى، وذلك مثل الفقراء المسنين، والأرامل، والمرضى والمعوقين، والأسر التي لديها أكثر من خمسة أطفال، والأسر المعيشية التي ترأسها نساء، والأمهات الصغيرات، والحوامل، وصغار الفتيات.

٥٤ - وعندما زار الممثل منطقة كرغان ـ تيوبي، اجتمع ببعض الأشخاص الذين أخذوا يعيشون في مسجد منذ عودتهم الى منطقتهم الأصلية قبل ذلك بشهرين. واشتكى العائدون من عدم كفاية الغذاء، على الرغم من أن برنامج الأغذية العالمي وزع جرايات هناك من قبل. وعندما علم الممثل أنهم لم يبدأوا في زراعة أراضيهم منذ عودتهم سألهم الى متى يتوقعون مواصلة العيش على توزيع دقيق القمح، فقال العائدون، كما قال ممثلو الحكومة المحلية فيما بعد ردا على سؤال مماثل، إن ذلك سيستمر "ما دمتم [أي المجتمع الدولي] مستعدين لإطعامنا". وعندما قام موظفو برنامج الأغذية العالمي بتوزيع جديد بعد أيام قليلة، لاحظوا أن تسليم الأغذية اجتذب أيضا أشخاصا آخرين الى المسجد من المناطق المحيطة. وكانت في المسجد غرفتان كبيرتان تستخدمان لإيواء حوالي ١٥٠ شخصا. وتهدد ظروف الاكتظاظ هذه بشكل جدي بخطر انتشار الأمراض.

٥٥ - وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر هذا الموقف السلبي في ظاهره هذا وخطر الاتكال على المجتمع الدولي. من ذلك أن بعض المستفيدين يتلقون المساعدة الغذائية من مدة بلغ من طولها أنها أدت الى إضعاف ما لديهم من حافز على زراعة ما يحتاجون إليه من غذاء. وربما تكون التركة السوفياتية عاملا مساهما في ذلك، من حيث أن الدولة الرعائية أثناء الحقبة السوفياتية كانت تلبي احتياجات الجميع دون أن يقتضي ذالك أية مبادرة خاصة. وقد تولى المجتمع الدولي القيام بجزء من هذا الدور، إذا وضعنا في الاعتبار ما ينتظره منه المستفيدون فضلا عن ممثلي الحكومات المحلية.

الصحة

٥٦ - كان نظام الرعاية الصحية في الماضي متطورا الى حد بعيد وكانت الرعاية الصحية مجانية، وهناك وحدات للرعاية الصحية في معظم القرى ومستشفيات في المناطق الحضرية والريفية على السواء ولما كان النظام الصحي يعتمد على الرعاية الصحية الشفائية لا الوقائية، فإنه كان يتطلب موارد بشرية ومالية هائلة. وبعد الحرب الأهلية لم تكن هناك أموال تكفي لصيانة المعدات الطبية وتسديد تكاليف الأدوية ودفع مرتبات الموظفين الطبيين. ويقدم المجتمع الدولي الأدوية لوحدات الرعاية الصحية، ويشجع في بعض المناطق العاملين الصحيين على عدم مغادرة وظائفهم عن طريق توفير الغذاء لقاء العمل كبديل عن المرتبات. وبالإضافة الى ذلك، تبذل الجهود للتأكيد على الوقاية من الأمراض وجعل نظام الرعاية الصحية أكثر فعالية ومتكيفا مع الواقع الاقتصادي الراهن.

٥٧ - ومن أجل منع أو احتواء الأمراض التي تنقلها المياه، مولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا لإعادة التأهيل في قطاع المياه والمرافق الصحية، واستعانت في ذلك بمنظمة "الأطباء بلا حدود (بلجيكا)" و "لجنة الإنقاذ الدولية" كشريكين منفذين للبرنامج[٤٢]. ويهدف البرنامج الى صنع وتركيب وتصليح مضخات المياه اليدوية، والشبكات المغمورة وغير ذلك من شبكات المياه، وتوفير شيء من التدريب التقني للموظفين الرسميين المحليين. وتم تسليم المشروع فيما بعد الى منظمة اليونيسيف التي هي الوكالة القيادية في هذا القطاع.

٥٨ - وبغية كفالة إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة في المستقبل، فإن من الضروري استكمال برنامج إعادة التأهيل الأولي لشبكة المياه عن طريق تدريب التقنيين ودفع مرتباتهم وتوفير قطع الغيار. ولهذا الغرض، تم اقتراح فرض تعريفة ملائمة لتوفير المياه. وقد أفيد بأن السكان في منطقة كرغان ـ تيوبي يفضلون مياه القنوات المفتوحة وأن مياه الأبار تستخدم أكثر ما تستخدم شتاء، حين لا توجد مياه كافية في القنوات. ومن شأن الاستخدام الصحيح لمياه الشرب أن يؤدي الى انخفاض حاد في الأمراض التي تحملها المياه. ومن الأهمية بمكان زيادة الوعي في هذا المجال.

٣ - الخطوات التي اتخذها السكان المحليون

٥٩ - بسبب مشاعر الاستياء التي تولدت في البداية نحو المشردين، لم تقدم المجتمعات المحلية المساعدة لعودتهم. غير أنه مع تحسن الظروف وتقدم عملية المصالحة، تغيرت هذه الحالة بصورة تدريجية. وفي قرية زارها الممثل، رد المجتمع المحلي المجاور بصورة تدريجية الآلات المستخدمة في الزراعة على الرغم من أن المشردين سابقا يدعون أنه لم ترد إليهم إلا نصف مساحة الأرض التي كانوا يزرعونها في الماضي، وأنهم يستطيعون في العادة أن يجدوا ممتلكاتهم المنزلية في منازل جيرانهم، ومع ذلك استأنفت المجتمعات المحلية الآن عادة التزاور أثناء الاحتفالات. وقيل للممثل إن الجيران يعربون في العادة عن أسفهم لما حدث أثناء الحرب ولعدم تكوين صلات أقوى بين المجتمعات المحلية، وذلك عن طريق التزاوج مثلا.

رابعا - إعادة الاندماج ـ من الإغاثة الى التنمية

٦٠ - يمكن، عامة، تمييز نوع المساعدة الذي ينبغي تقديمه الى المشردين، بحسب مرحلة التشرد. ففي أثناء التشرد، وكذلك خلال الفترة الأولى من العودة، يلزم تقديم المساعدة الغوثية. على أنه متى تمت العودة، لا يبقى هناك مبرر لاستجابة الطوارئ. فعندئذ يحين الوقت للتركيز على المساعدة الإنمائية، بغية مساعدة البلد وسكانه على تحقيق تنمية قادرة على القيام بذاتها. ويعد توقيت هذا التحول في التوكيد على الأشكال المناسبة من المساعدة، فضلا عن الأنشطة الإنمائية من حيث النوع والكيف، عوامل هامة في مدى سرعة إعادة إدماج السكان العائدين. ومن شأن التأخيرات والأنشطة غير المناسبة أن تجعل الاعتماد على الذات أبهظ تكلفة وأصعب تحقيقا، وأن تؤدي الى سلبية المستفيدين على نحو يثير المخاطر.

٦١ - وبقدر ما كانت احتياجات الطوارئ في طاجيكستان تقتضي المعالجة بطريقة شاملة، يتعين أن تكون المساعدة الإنمائية أيضا متعددة القطاعات، وتعالج في جملة أمور الاحتياجات من الأغذية، والصحة والأمن. وتستطيع التحسينات التي تتم في هذه المجالات، من خلال توصيل المساعدة التقنية والمالية والمادية، أن تعزز المصالحة وأن تقوي سيادة القانون، ومن ثم ينبغي النظر إليها أيضا باعتبارها نشاطا وقائيا لتجنب تصاعد الأزمة من جديد.

ألف ـ تحقيق الاعتماد على الذات

٦٢ - تترتب على الظروف العامة لمعيشة السكان آثار بالنسبة لمدى سهولة تحقيق إعادة الاندماج. وفي هذا السياق، يجب الإشارة الى أن اقتصاد طاجيكستان أصابه ضعف شديد للغاية. فلقد أضعف نقص العملة الأجنبية[٤٣] قدرة البلد على استيراد السلع التي يحتاجها. ونظرا لفقد العمال المهرة ونقص قطع الغيار، وطلبات الإنتاج، تعطل كثير من المصانع عن العمل. وتأثرت الزراعة أيضا بصورة خطيرة. وكانت نتيجة ذلك حدوث ارتفاع شديد في معدل البطالة[٤٤] ولا يتقاضى كثير من العاملين رواتبهم بصورة منتظمة، وأحيانا يتقاضونها في صورة مدفوعات عينية بدلا من الأجور، أما الذين يتقاضون أجورا، فإن قيمة رواتبهم[٤٥] لا تكفي لتغطية نفقات الأغذية لأسرهم. وبنضوب الاقتصاد، أصبحت المساعدة لأغراض الرعاية، والمعاشات التقاعدية محدودة للغاية.

٦٣ - وقد اضطر كثير من الطاجيكيين الى كسب عيشهم بوسائل أخرى[٤٦] بسبب الأزمة التي يمر بها الاقتصاد. فيبيع مَن استطاع منهم ذلك موجودات الأسر المعيشية أو السلع المستوردة، أو يقومون بإنتاج القمح والفواكه والخضار أو الماشية لاستهلاكهم الخاص، أو للتجارة، أو يعتمدون على الأقارب في محيط الأسرة. وهناك مزاعم بأن بعض المساعدة المقدمة للأغراض الإنسانية يحول أيضا بعيدا عن الفئات المستحقة لها، ويباع في السوق[٤٧]. ومن الصعب إنشاء مشاريع صغيرة، ويرجع هذا جزئيا الى الافتقار الى الفرص الائتمانية، والى فداحة أثمان المواد الخام والمنتجات الأخرى التي تستخدم كمدخلات للإنتاج، بما في ذلك الكهرباء، أو لعدم انتظام توفرها، فضلا عن ضعف القدرة الشرائية للمجتمع. وعلاوة على ذلك لا

يأخذ النظام القانوني في الاعتبار بصورة كافية ضرورة وجود إطار مستقر وموثوق به كأساس للاستثمارات الطويلة الأجل. ولم يتطور قانون العقود بصورة كافية، كما يفتقر نظام المحاكم الى الفعالية.

٦٤ - ويواجه المشردون داخليا العائدون مشاكل إضافية. فبالرغم من التزامات الحكومة وتشريعاتها التي تكفل استعادة العائدين لوظائفهم السابقة، إلا أن الأشخاص الذين هم من أصل غرمي أو باميري، كثيرا ما يفقدون وظائفهم التي تؤول الى أشخاص ينتمون الى الجانب الفائز في النزاع. أما النساء، اللائي كثيرا ما يصبحن مسؤولات عن إعالة أسرهن بسبب قتل أزواجهن، أو انضمامهم الى المعارضة المسلحة، أو لأنهم يعيشون في المنفى، أو يختبئون تجنبا للتجنيد، فإنهن يجدن أن الحصول على وظيفة أو الاحتفاظ بها أمر أكثر صعوبة بالفعل. ومن الآثار المترتبة على ذلك أنه يتعين على الأطفال المساهمة في دخل الأسرة، مما أدى بدوره الى انخفاض الانتظام في الدراسة. ونظرا لعدم استقرار الحالة الأمنية، أقيم كثير من حواجز الطرق، ونظرا لأن المشردين داخليا ينتمون الى أقليات إثنية تعتبر في عداد العدو، فإنهم يكونون أكثر تعرضا للمضايقات وعمليات المصادرة عند نقاط التفتيش هذه. ومن ثم تشق عليهم التجارة للغاية.

٦٥ - ومع أن كميات الأغذية التي تم تسليمها كانت كبيرة، فإن التحدي الأكبر هو تعزيز الأمن الغذائي، نظرا لأن الجهود الدولية لا يمكن إلا أن تكون مكملة للإنتاج الوطني. وقد واجهت الخطوات التي اتخذت لزيادة إنتاج القطاع الخاص عقبات بسبب عدم كفاية الخصخصة وتوزيع الأراضي العامة من أجل زراعة القمح. وأدى توزيع البذور في المناطق الريفية الى زيادة إنتاج الأغذية الى حد ما، إلا أن عدم وجود ما يكفي من الأراضي والأسمدة، والآلات، والبذور المنتقاة[٤٨]، حد من تلك الإمكانية. وأبدى بعض المحللين اعتقادهم خلال المناقشات التي دارت مع الممثل، بأن طاجيكستان قد تفضل بدلا من ذلك تنمية قطاعات أخرى قد تكون فيها أكثر قدرة على المنافسة نسبيا، وتستورد الأغذية من الإيرادات المتحصلة. ولزيادة توفير الأغذية للسكان، اتخذت المنظمات الدولية خطوات من أجل تعزيز الانتاج المحلي من خلال دعم إنشاء مخابز ومطاحن صغيرة. وهناك أيضا اقتراحات من أجل إعداد استراتيجية لوضع نظام للتوزيع من خلال جمعيات تطوعية من المزارعين، ومن خلال تدريب التجار، بغية تيسير شراء السلع اللازمة كمدخلات للانتاج، وبيع المنتجات الزراعية.

٦٦ - وفي خريف عام ١٩٩٤، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا للأنشطة المدرة للدخل في منطقة كرغان ـ تيوبي وذلك بالاشتراك مع منظمتين غير حكوميتين، وهما منظمة الإغاثة الدولية ولجنة الإنقاذ الدولية، باعتبرهما شريكتين منفذتين. وتتمثل أغراض هذه المشاريع التي يطلق عليها المشاريع ذات الأثر السريع، في توفير مصدر للعيش للعائدين، وتوفير السلع اللازمة للمجتمعات المحلية، وتعزيز الاقتصاد، وتيسير التكامل وذلك بتهيئة إنتاج على نطاق صغير لطائفة من السلع التي تحتاجها الأسر المعيشية. فمن خلال مساعدة مقدمة من منظمة الإغاثة الدولية قام حوالي ١ ١٨٥ من المشتركين المباشرين[٤٩]، يكاد يكون كلهم من النساء اللائي ينتمين لمختلف الأصول الإثنية، بإنتاج المعاطف والجوارب والأقمصة والأحذية والحشايا، والسجاجيد، أو اشتغلن بعصر الزيت، وتربية الأرانب.

٦٧ - وعلى نحو ما يشير إليه اسم المشاريع، كان التركيز على تحقيق نتائج سريعة، وقد نفذت هذه المشاريع على أساس قصير الأجل. وتحققت الأهداف الموضوعة بنجاح بقدر ما كانت الأهداف ترمي الى توفير الدخل والسلع نظرا لأن الأسر المعيشية هي التي قامت بدفع أثمان المنتجات، وتوزيعها، أو استهلاكها. بيد أن التقديرات[٥٠] أشارت الى أن هدف تعزيز الاقتصاد لم يتحقق إلا جزئيا. ونظرا لأن المديرين قاموا بشراء المواد المستخدمة كمدخلات للانتاج، وقاموا بتسعير المنتجات وتسويقها، لم توفر المشاريع للمرأة المهارات التقنية الجديدة أو المعرفة المتعلقة بطريقة إدارة الأعمال. وجرى تشجيع التكامل من خلال جعل الفئات الإثنية المختلفة تستفيد من المشاريع، ويحتمل أنه كان يمكن تعزيز ذلك من خلال زيادة التفاعل مع الموردين والعملاء، لو قام المشتركون أنفسهم بتنفيذ تلك الأنشطة. وقد أنشأت لجنة الإنقاذ الدولية مواقع لإنتاج الصابون، ومرافق لصناعة الأحذية، وبدأت من جديد مزارع الدواجن، التي كانت قد توقفت عن الانتاج. ونظرا لقصر المدة وارتفاع مستوى المهارة التقنية اللازمة، تبين ضرورة توفر الخبرة السابقة، وجرى توظيف ما مجموعه ٦٢ رجلا من مختلف الأصول الإثنية. وفيما يتعلق بالمشاريع التي تشـــارك فيها المرأة، تبين أن المشاريع ذات الأثر السريع التي تضطلع بها لجنة الإنقاذ الدولية لن تستمر إلا ما دامت إحدى المنظمات الدولية تقدم الدعم لها.

٦٨ - ولمعالجة المشاكل الاقتصادية والتقنية الطويلة الأجل التي تواجهها المشاريع الأولية، أعيد توجيه الأنشطة المدرة للدخل الى مشاريع تنمية المشاريع الصغيرة، في محاولة لجعلها قادرة على القيام بذاتها. وعلى مدى زمني أطول، بات ممكنا تدريب المشتركين وتقديم المشورة والدعم لهم بصورة أوسع لكي يتمكنوا من إدارة الأنشطة باعتبارها مشاريع خاصة[٥١]. ووفرت لجنة الإنقاذ الدولية التدريب في مواقع الإنتاج التي أنشئت بالفعل، بينما قدمت منظمة الإغاثة الدولية برنامجا تدريبيا مدته خمسة أيام بشأن طريقة بدء الأعمال التجارية للنساء، اللائي كن قد اشتركن من قبل في برنامج المشاريع ذات الأثر السريع. ومتى تمت الموافقة على المشاريع، على النحو الذي حددته المشتركات، كانت تقدم لهن أيضا رؤوس أموال من أجل مرحلة البدء تبلغ قيمة كل منها ٢٠٠ دولار، في شكل صوف، أو قمح، أو عنوز عشار، أو أغنام. على أنه نظرا لارتفاع عدد الأشخاص الذين يتعين تدريبهم، لم تتوفر لهذه المنظمة القدرة على توفير التدريب في مجال الإدارة، أو تقديم المشورة العملية أو أشكال الدعم الأخرى للأنشطة بمجرد إنشائها.

٦٩ - وثبت عمليا صعوبة التحول من تنمية المشاريع ذات الأثر السريع الى تنمية المشاريع الصغيرة. ونظرا لما اتسم به إنشاء المشاريع الأولية من عجلة، لم تدرس بعض المسائل ذات الأهمية بالنسبة لمدى سلامتها بصورة كافية قبل البدء فيها. وقد تجلى هذا الضعف خلال فترة التحول عندما سلمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة المشاريع الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية عام ١٩٩٥. وقد أوقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض الأنشطة، لأنه رأى أنها لن تكون سليمة اقتصاديا. وأشار تقييم[٥٢] مشاريع تنمية المشاريع الصغيرة الى أن النقل الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ربما كان أيسر لو جرى تصور المشاريع على أنها برامج إنمائية طويلة الأجل منذ البداية، لأن ذلك كان من شأنه أن يسمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يوفر دعما تكميليا. بيد أنه في سياق طاجيكستان، اتضحت صعوبة ذلك بسبب تأخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء قدرة تشغيلية في البلد.

٧٠ - وبالإضافة الى الأنشطة المدرة للدخل، أجريت عدة دراسات استقصائية اقتصادية[٥٣]. وقد أجريت هذه التقييمات بغية تيسير تخطيط المشاريع المقبلة، من خلال تحديد العقبات والمزايا في الحالة الراهنة. وفيما يتعلق ببناء القدرات، تقوم منظمة إنقاذ الأطفال/الولايات المتحدة و"اتحاد النظراء" بتدريب المواطنين لكي يتمكنوا من الاضطلاع بالمهام الحالية في مجال التدريب وتقديم المشورة عندما ترحل المنظمات الدولية. وتعتزم المنظمات غير الحكومية أيضا إنشاء "مركز موارد بناء القدرات".

٧١ - وهناك عقبة خطيرة تعترض إنشاء المشاريع الخاصة وهي الافتقار الى الفرص الائتمانية، التي تؤثر على المرأة بصفة خاصة. ومن شأن تحسين الحصول على الائتمان أن يمكن الطاجيكيين أنفسهم من أن يحددوا بمزيد من اليسر المجالات التي يمكن أن تحقق أعمالهم التجارية أفضل فرص النجاح فيها مع مراعاة تصوراتهم الخاصة عن فرص السوق، وعن مهاراتهم. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها المنفذون، بتصميم وتوجيه الطابع الذي اتسمت به المشاريع ذات الأثر السريع، وتنمية المشاريع الصغيرة، دون إجراء مشاورات مستفيضة مع المشتركين أنفسهم. وقدمت منظمة إنقاذ الأطفال/الولايات المتحدة، قروضا لمجموعات صغيرة من النساء على أساس المسؤولية الجماعية عن القروض. وقد حالف النجاح هذا المشروع، وجرى الوفاء بجميع اتفاقات القروض حتى الآن.

٧٢ - وأبلغ الممثل بأن عدم استقرار توفير المنتجات المستخدمة كمدخلات للانتاج يشكل قيدا رئيسيا آخر. وأحد السبل لمعالجة هذه المشكلة توحيد مواقع انتاج مشاريع تنمية المشاريع الصغيرة بحيث يتسنى لمنتجات أحد الأنشطة أن تغذي النشاط الآخر. وهذه استراتيجية سليمة إلا أنها تزيد من ضعف النشاط عامة عندما لا تتوفر المنتجات المستخدمة كمدخلات للانتاج. فقد كان يظن مثلا أن عصر الزيت، القائم على بذور القطن قد يزود مواقع إنتاج الصابون بالمادة المستخدمة كمدخل للإنتاج. على أنه عندما قررت الحكومة أنه لن يؤذن بعد ذلك ببيع بذور القطن تعرض كلا النشاطين للخطر.

٧٣ - ومن المهم تهيئة بيئة تتيح قيام الأعمال التجارية الخاصة. ويستلزم هذا وضع تشريعات واضحة كإطار مستقر للاستثمارات الأطول أجلا، ووضع نظام قانوني وإداري فعال من أجل البت في الدعاوى المتضاربة، وإنفاذ القرارات، وتسجيل الملكية والمعاملات. وعلى سبيل الإعداد لتسلم المشتركين للمشاريع، وافقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنشاء آلية لحماية المشاريع بهدف الحيلولة دون تعرض الملاك الجدد لأعمال تعسفية من قبيل المصادرة والضرائب الباهظة. واتخذت الحكومة عددا من الخطوات لدعم تنمية المشاريع الخاصة، كما تزمع خصخصة معظم المشاريع الحكومية الأصغر حجما. وقد اجتمع الممثل مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين قدموا له معلومات عن الطريقة التي أفلحت بها الحكومة في السيطرة على التضخم الجامح الذي جعل تخطيط استثمارات طويلة الأجل والقيام بها أمرا صعبا. وقد أفادوا بأن التعاون ما برح قويا بين الحكومة والمؤسسات المالية الدولية.

باء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٧٤ - إن المجتمع المستقر بحق هو المجتمع المنبني على المساواة وليس على نظام قمعي. ومن ثم فإن أعمال كل حقوق الإنسان بالنسبة إلى جميع السكان يعد في هذا الصدد من أفضل وسائل منع نشوب المنازعات. وسجل حقوق الإنسان في أي بلد يشكل أداة هامة لتقييم مدى الاستقرار العام في المجتمع. كما أن الشرعية الدولية تتوقف إلى حد كبير على سجل الإنجازات المحرزة في مجال حقوق الإنسان، وكثيرا ما تؤثر على مدى استعداد مجتمع المانحين لدعم السلطات الوطنية. ويتضمن هذا الفرع نظرة عامة على الحالة الراهنة في مجال حقوق الإنسان مشفوعة ببعض التوصيات.

٧٥ - لقد صدقت طاجيكستان على اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٩٧، كما صوتت على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسخرة وحرية الاجتماع والحق في التنظيم وسياسة العمالة والمساواة في الأجر[٥٤]. وانضم هذا البلد أيضا إلى اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكوليها الإضافيين.

١ - الحفاظ على الأرواح البشرية والأمن الشخصي

٧٦ - اتخذت الحكومة، كما أسلفنا الإشارة، عدة خطوات لإخضاع الجماعات شبه العسكرية لسيطرتها في أعقاب الحرب الأهلية، ونجحت في تحقيق انخفاض كبير في عدد عمليات قتل المدنيين ومضايقتهم. غير أن جرائم القتل لبواعث إثنية ما زالت تقع، وهي تشمل أشخاصا من أصل كولبابي. وليس واضحا إلى أي مدى يعد هذا من سمات الصراع المسلح الدائر في أنحاء أخرى من البلد فيما بين القوات المسلحة النظامية.

٧٧ - وإبان البعثة، أبدى العائدون والمنظمات الدولية، لممثل الأمين العام قلقا شديدا إزاء معاملة السجناء، وخصوصا إزاء أوضاع السجون التي تتهدد حياة السجناء. وقد أفادت التقارير بأنه من المألوف أن يعاد الشباب المحكوم عليهم بالسجن في جرائم ثانوية إلى ديارهم جثثا هامدة نتيجة لنقص الغذاء والأدوية، إن الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة هما من أحكام القانون الدولي التي لا يجوز الحد منها، ومن واجب الدولة أن تكفل بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك التعاون الدولي، عدم حدوث أي انتهاكات لهذيه الحقين. وقد رفض لفترة طويلة السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بدخول مراكز الاحتجاز، ومن ثم انعدمت لديها إمكانية مساعدة السجناء. وقد تغير هذا الوضع مؤخرا، ويعزى هذا في جانب منه إلى الضغوط الدولية، فسمح للجنة الآن بزيارة عدة مراكز احتجاز. غير أنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين أوضاع السجون، بما في ذلك عن طريق الرصد الدولي لحالة جميع مراكز الاحتجاز، والتأكد من أن الأسر تحاط علما بأماكن المحتجزين من أفرادها.

٧٨ - ومع احتدام النزاع في منطقة طويلدارا، تشرد داخليا أثناء فترة وجود البعثة وبعدها زهاء ٢٠ ألف شخص. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، تم إبلاغ الممثل والمقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي السيد بكري والي اندايابي بأن ثمة حوالي ٣٠٠ شخص من المشردين داخليا أعادتهم الحكومة، وذلك بمحض اختيارهم على ما يدعى، وبأن الحكومة تزمع مواصلة عمليات النقل من هذا القبيل. ونظرا للأعمال العدائية الجارية، ولضخامة عدد الألغام البرية التي بثتها قوات المعارضة والحكومة على السواء، ولعدم السماح للمنظمات الدولية بدخول المناطق المعنية مما منعها عن تقييم مدى سلامة المشردين داخليا المعنيين وعن تقديم المساعدة الغذائية والطبية الأساسية لهم، فقد أعرب عن شديد القلق على أرواحهم وأمنهم الشخصي. وتبعا لذلك وجه الممثل والمقرر الخاص إلى الحكومة نداء مشتركا عاجلا يلفتان فيه انتباهها إلى أحكام القانون الدولي ذات الصلة ويطلبان معلومات عن الخطوات المتخذة لمنع تكرار مثل تلك الحوادث في المستقبل. وبالمثل، فإن المنظمات الدولية وإن تكن قد ساعدت الحكومة على إنشاء ثلاثة مراكز لاستقبال المشردين داخليا مزودة بقاعات النوم والغذاء، فإنها لا ترى أن الأحوال مأمونة إلى الحد الذي يبرر العودة.

٧٩ - ويبدو أن الشواغل الأمنية، كانت هي المشكلة الرئيسية في اثنتين من مناطق العودة التي زارها ممثل الأمين العام. ففي أحد أحياء الباميريين في العاصمة، كانت أكثر المشاكل المطروحة حدة هي الخشية من التجنيد في القوات المسلحة. فمنذ أن استؤنفت الأعمال العدائية واحتدمت، تقوم القوات الحكومية، حسبما تفيد التقارير، بتجنيد المقاتلين الجدد عن طريق شن الغارات الليلية، وتفتيش الحافلات والمنازل، واعتقال الشبان في الشوارع. ويدعى أن هؤلاء يقتادون بعد ذلك إلى مراكز الشرطة، حيث يضربون إذا رفضوا الانصياع للأوامر[٥٥]، ويرسلون إلى مناطق القتال دون تدريب مناسب. وقد حملت، تلك الممارسة كثيرا من الشبان على القبوع في بيوتهم شهورا عدة، أو الفرار من المنطقة، تاركين النساء يواجهن المهمة العسيرة المتمثلة في إعالة أسرهن. ومع أنه يدعى أن التجنيد استهدف بوجه خاص في العامين الماضيين الرجال المنتمين لأصول باميرية وغرمية، فيبدو أن الحاجة إلى المقاتلين اليوم أفضت إلى التجنيد العشوائي في بعض المناطق. غير أن الذين يجندون في منطقة لنين آباد يتلقون، حسبما أفادت التقارير، تدريبا مناسبا قبل إرسالهم إلى مناطق القتال.

٨٠ - إن التجنيد حق سيادي لكل دولة، ولا يوجد عموما اليوم ما يقتضي أن تترك للفرد حرية الاختيار في هذا الصدد. بيد أن ممارسات التجنيد ينبغي أن تتفق مع أحكام القانون، بما فيها المبدأ الأساسي القاضي بعدم التمييز والمساواة أمام القانون. وتبعا لذلك، فإن كان يتوفر للمجندين من الشمال تدريب كاف، فيتوجب في العادة اتباع ممارسة مماثلة بالنسبة إلى المجندين من مناطق أخرى. وفضلا عن ذلك ينبغي ألا يكون هناك أي تعسف في الإجراءات من حيث قصر التجنيد على فئة واحدة فقط، كما أن التجنيد ينبغي أن يتم وفقا للقانون الداخلي. والممارسات التي هي من قبيل الممارسات التي تم إبلاغ ممثل الأمين العام عنها لا تفي بهذه الشروط.

٨١ - وقد بدا في إحدى قرى العائدين أن سكانها البراميريين لم يكن لديهم كبير ثقة في أن تساعدهم السلطات المحلية على التصدي لشواغلهم الأمنية بل كان واضحا، على النقيض من ذلك، إن من تكلموا كانوا خائفين من الكلام. وقد ذكر عدة أشخاص أنهم كانوا على يقين من أنهم سيعاقبون على إخبارهم ممثل الأمين العام بمشاكلهم. وقيل له إنهم تلقوا قبل التقائه بهم تهديدات من مسؤول محلي كوليابي الأصل أنذرهم بألا يعبروا عن أي شكاوى وإلا فإنهم سيعتقلون. ولدى سؤال مسؤول من إدارة اللاجئين في وزارة العمل عن مخاوف العائدين، قال إن مرجع هذا الخوف هو عدم توفر أي علاج نفسي طبي للمشردين بعد عودتهم، مما أسهم في شيوع الاحساس بالإنسلاخ السائد حاليا بين العائدين تجاه السلطات. ومع أن انعدام مثل ذلك العلاج يمكن أن يفسر ذلك الأمر جزئيا، فثمة جماعات أخرى عانت التجارب نفسها خلال الحرب ولم تتقدم إلى ممثل الأمين العام بشكاوى مماثلة، مما يدل على أن مستوى ما توفره السلطات المحلية من حماية يتفاوت تفاوتا كبيرا.

٨٢ - وفي مقاطعة غورنو - بدخشان المتمتعة بالحكم الذاتي، انصبت الشواغل الأمنية، في المقام الأول على أعمال العنف التي يدعى ارتكابها على يد قوات الحدود الروسية. وقد أبلغ عن عدة حوادث خطيرة، من بينها إطلاق النار على المدنيين وعلى أهداف مدنية. ولئن كان وجود تلك القوات يكفل أمن الدولة فقد أفضت الحوادث المذكورة إلى تحول في الأحاسيس لدى السكان المحليين. فمن موقف كان يتسم فيما سبق بالحياد، أخذوا يعتبرون بشكل متزايد وجود قوات الحدود الروسية بمثابة احتلال. ولم يكن يوجد، في رأي السكان، أي قناة متاحة لإبلاغ الحكومة أو المجتمع الدولي عن الحوادث الآنفة الذكر. وعندما سأل الممثل إحدى النساء المشردات عن الرسالة التي تريده أن يعود بها إلى قادتها في العاصمة، ردت قائلة "ليس لدينا أي قادة هناك"، مما يجسد بوضوح مشاعر الإنسلاخ السائدة حاليا.

٢ - حرية التنقل

٨٣ - ينص القانون الطاجيكي على حرية التنقل. غير أن انعدام الأمن في الوقت الراهن أفضى إلى إقامة العديد من نقاط التفتيش على امتداد الطرق البرية، وبما أن قوات الأمن التي ترابط عند تلك الحواجز المقامة على الطرق لا تتقاضى، على ما يدعى، مرتبات كافية، فهي تصادر، وفقا لما يقال، ما يحمله المدنيون من بضائع كما أنها تقوم بمضايقتهم. ونظرا لما تتركه مثل تلك الممارسات من آثار سلبية على عملية المصالحة وتنمية التجارة، فمن المهم اتخاذ تدبير لمنعها. ويمكن أن تشمل التدابير التي تتخذ حملة إعلامية موجهة إلى عامة الجمهور لإفادتهم بأن الحكومة ملتزمة بمعالجة هذه المشكلة، وإصدار تعليمات لقوات الأمن بأنها لن تتسامح مع مضايقة المدنيين ومصادرة بضائعهم.

٣ - التعليم

٨٤ - تتجسد في حالة النظام التعليمي ما يواجه المجتمع من مشاكل أوسع منها نطاقا وقد بذل المجتمع الدولي بعض الجهود لإصلاح مباني المدارس التي لحقت بها أضرار وتدفئتها في فترة الشتاء، وتوفير المأكل

مقابل العمل كحافز للمدرسين على عدم ترك وظائفهم، وتوزيع الأغذية على الأطفال لتشجيعهم على المواظبة على الدراسة. وفي ضوء النمو السكاني مشفوعا بارتفاع عدد الوظائف الخالية نتيجة لهجرة أكفأ المدرسين، تتوزع الدراسة في المدارس على نوبتين أو ثلاث نوبات في اليوم. إلا أن معدل المواظبة على الدراسة متأثر بحاجة الأطفال إلى العمل وكسب النقود وبما يسود منطقة كرغان - تيوبي من ممارسة تقوم على إرغام المدرسين والأطفال على توفير أعمال السخرة في الحقول خلال موسم جني القطن. كما أن نوعية التعليم ساءت بسبب انعدام مواد التدريس.

٤ - حرية التعبير

٨٥ - على الرغم من أن الدستور يحمي حرية التعبير، فإن الحكومة تحد بشدة من إمكانية الجهر بالنقد. وقد قامت جماعات مجهولة بقتل عدد من الصحفيين في السنوات الماضية، دون أن توجه أي اتهامات في هذا الخصوص بوجه عام[٥٦]، وأدت المضايقات وعمليات الطرد الى ارتفاع مستوى الرقابة الذاتية في الصحف القليلة الباقية.

٨٦ - إن حرية التعبير هي أحد أحجار الزاوية في صرح الديمقراطية. وإذا لم تكن ثمة وسائط إعلام تؤدي وظائفها جيدا، فإن ذلك سيشكل معضلة أساسية بالنسبة لتطبيع المجتمع الطاجيكي. وعدم إمكانية التعبير عن النقد يحد من إمكانية حصول الجمهور على المعلومات الموثوقة؛ ووفقا لما ذكره موظف كبير، فإن معظم الذين تركوا البلد لا يصدقون بما حدث من تغييرات في طاجيكستان لأن المعلومات التي يتلقونها ليست دقيقة. وهكذا كان الذين يفكرون في العودة من غورنو - بدخشان من المشردين داخليا يعتمدون على إشاعات وأخبار من أقارب عادوا من العاصمة.

٨٧ - ولعدة عقود، كان يحال، في ظل النظام السوفياتي، دون طفو التوترات في المجتمع الطاجيكي الى السطح. وقد ساعد هذا الافتقار الى قناة سلمية للنقد على استقطاب المجتمع الطاجيكي. كما أن وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة تتيح إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات، وهي مشكلة زادت حدتها جراء فرض قيود تحول دون قيام نظام متعدد الأحزاب بحق. وإذا أريد تعزيز المجتمع المدني وتسهيل بث الأخبار في جو سلمي، فإنه ينبغي تقديم دعم مالي وتقني لوسائط الإعلام.

٥ - عدم التمييز والمساواة أمام القانون

٨٨ - ينص دستور طاجيكستان على الحماية من التمييز، وهو يذكر صراحة أن الرجل والمرأة متساويان في الحقوق. وعلاوة على ذلك، أعربت السلطات مرارا عن التزامها بالمساواة وعدم التمييز، وكان واضحا من المناقشات التي أجراها الممثل مع المسؤولين الحكوميين على الصعيدين المركزي والمحلي أنهم يبذلون الجهود لكفالة المساواة في تطبيق القانون على الأشخاص المنتمين الى مختلف المجموعات الإثنية.

٨٩ - بيد أن الممثل لاحظ وجود تناقض بين الصورة التي رسمها المسؤولون الحكوميون وبين وصف المشاكل الذي قدمه العديد من المشردين داخليا في السابق. ففيما يتعلق بالعمل والإسكان، على سبيل المثال، ينص القانون المتعلق بـ "المهاجرين بالإكراه" على أن للمشردين حقا في استعادة أملاكهم والعودة الى عمل يماثل العمل الذي كانوا يمارسونه في السابق. وقد سُن أيضا قانون جنائي للمعاقبة على عدم الامتثال في هذه القضايا. وعلى الرغم من أن السلطات بذلت جهودا لكفالة حل قضايا المساكن التي شُغلت بصورة غير قانونية، وأن العديد من القضايا قد عولجت بنزاهة وعدل، فلا يزال هناك عدد كبير من القضايا التي لم تحل والتي عجزت السلطات المحلية فيها عن الحيلولة دون وجود تمييز إثني واقعي بسبب التخويف وضيق نطاق قدرة الجهاز القضائي، والضغوط التي تمارس على القضاة، وفي بعض الحالات، لأن الشرطة المحلية لم تقم بتنفيذ قرارات الإخلاء. ونتيجة لذلك فإن المشردين سابقا يترددون في كثير من الحالات في عرض قضايا التمييز على السلطات.

٩٠ - وتلقى الممثل أيضا شكاوى عديدة أثناء زيارته لجماعتي الغرميين والباميريين في العاصمة في منطقة كرغان - تيوبي، وذلك من أشخاص فقدوا أعمالهم لصالح أشخاص من أصل إثني مختلف. وفي واقع الأمر، فإن المشردين داخليا والأقليات، هم في كثير من الحالات فئات متداخلة في طاجيكستان، كما أن الفوارق في المشاكل التي يواجهونها مطموسة المعالم. وعلى هذا فإن تحسين حماية الأقليات من شأنه أن يعزز حماية المشردين داخليا في السابق والمشردين داخليا في الوقت الحاضر.

٩١ - وبعود بعض هذه المشاكل بالتأكيد الى ضخامة حجم البطالة، غير أن الأهم من ذلك في مثل هذه الظروف الصعبة هو أن يكفل عدم حدوث تمييز وتطبيق العدالة على الجميع بالتساوي. وكثيرا ما يكون المشردون داخليا في السابق عرضة للخطر بوجه خاص، نظرا الى تناقص قدراتهم على التعامل مع الظروف، وخطر فقدان العمل وما يترتب على ذلك من نتائج هو أشد بالنسبة الى النساء والى الأسر المعيشية التي ترأسها نساء. ذلك أنهن يعانين من تمييز مزدوج نتيجة انتمائهن الى أقليات وبسبب نوع جنسهن. وهن يواجهن المزيد من المشاكل في بحثهن عن مصدر بديل للعيش لعدم وجود فرص للحصول على قروض. فينبغي إذن الإسراع في بذل مزيد من الجهود لكفالة تنفيذ القانون على نحو واف بالمراد كيما يحمي حقوق جميع الأشخاص بالتساوي.

٦ - سيادة القانون

٩٢ - أدت الأزمة الاقتصادية الى بروز مشاكل خطيرة أمام السلطات الطاجيكية فيما يتعلق بنشر التشريعات والمراسيم في جميع أنحاء البلد. وفي أثناء الزيارة التي قام بها الممثل الى غورنو - بدخشان، أعلمه موظفو الحكومة المحلية خطأ بأن من يعيشون في منطقتهم من المشردين داخليا في السابق لم يعودوا مؤهلين للتمتع بالحقوق التي منحها إياهم قانون "المهاجرين بالإكراه"؛ من حيث أن في هذا القانون حكما يقصر مركز المهاجر بالإكراه على فترة ثلاث سنوات. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه المهلة كانت قد ألغيت بمرسوم رئاسي قبل ذلك بسنة تقريبا، إلا أن الموظفين المحليين لم يكونوا على علم بذلك. وكانت

السلطات المحلية ملتزمة بمساعدة المشردين، وقامت بتوزيع الأراضي عليهم لبناء مساكن عليها أو لفلاحتها. غير أن بعض من بقي من المشردين داخليا أبلغوا الممثل أن الموظفين المحليين كانوا يقومون بزيارتهم يوميا تقريبا ليبلغوهم بأنهم لم يعودوا مؤهلين للبقاء في مبان حكومية وليهددوهم بالطرد منها.

٩٣ - ويوضح هذا المثال النتائج المؤلمة لأوجه القصور الحالية: فإذا لم يكن في إمكان موظفي الدولة والسلطات القضائية والأهالي معرفة القانون، فلن يتسنى ضمان إدارة فعالة للبلد، ولا تحقيق المساواة أمام القانون. وقد أعرب موظفو الحكومة المركزية للممثل عن قلقهم الشديد وطلبوا مساعدة المجتمع الدولي للتغلب على هذه المشكلة. ونظرا للصعوبات المالية التي تواجههم، فإنهم يفتقرون الى الوسائل اللازمة لنشر النصوص ذات الصلة، كما أن عدم توفر الورق وآلات الاستنساخ التصويري جعل من الصعب عليهم توزيع حتى أقل كمية ممكنة من النسخ على المحافظات. ولم يتسن أيضا الاستفادة من وسائط الإعلام المطبعية لأن توزيع الصحف القليلة التي كانت لا تزال تعمل كان أقل من أن يلبي حتى احتياجات العاصمة.

٩٤ - وتتصل مشكلة أخرى أبلغ بها الممثل باستقلال الهيئة القضائية. ففي حين يذكر الدستور أن القضاة مستقلون ويحظر التدخل في أنشطتهم، فقد كان أهم انتقاد وجهته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمشروع الدستور يتعلق بعدم استقلال الهيئة القضائية. وتعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن التشريعات الإضافية المتعلقة بالنظام القضائي، وهي تشريعات صدرت في آذار/مارس ١٩٩٦، خطوة أولية في سبيل تعزيز استقلال الهيئة القضائية، على الرغم من أن المسألة لا تزال تستدعي الاهتمام. وفي الوقت الحاضر تكمن المشاكل الرئيسية في انعدام الأمن الوظيفي بالنسبة للقضاة، وفي انخفاض مرتباتهم الى درجة تجعلهم معرضين للرشوة، وفي سهولة تأثرهم بنفوذ الجماعات شبه العسكرية.

٩٥ - من هذا يتبين أنه على الرغم من أوجه التحسن الهامة التي حدثت في نوعية التشريعات الداخلية لطاجيكستان على مدى السنوات الماضية، فإنها لا تزال تواجه مشاكل فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات المعايير الدولية لسيادة القانون. وتكمن المشكلة الرئيسية في تنفيذه، أي من حيث إمكانية المعرفة بالتشريعات وجود محاكم مستقلة تستطيع حل القضايا في وقت معقول. ونتيجة لذلك، لا يزال العديد من الأشخاص مترددين في اللجوء الى النظام القضائي؛ وإذا وضعنا في الاعتبار أنه لم يتم بعد التوصل الى حل سلمي للنزاع، فإن تعزيز سيادة القانون أمر حاسم بالنسبة لشعور الناس بالأمان. وعلى الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قدمتا بعض المساعدة، فلا تزال ثمة حاجة ماسة الى تعزيز الجهاز القضائي من خلال تقديم الدعم المالي وبناء القدرات وتدريب موظفي المحاكم وموظفي إنفاذ القانون.

٩٦ - وقد اتخذت الحكومة مؤخرا خطوة كبيرة في سبيل تعزيز حماية حقوق الإنسان بتعيينها أمين مظالم على الصعيد الوطني. وساهمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساهمة كبرى في دعم هذه المبادرة ووافقت على تقديم مساعدة مالية لمكتب أمين المظالم. وعلى الرغم من أهمية المراقبة الداخلية، فإن الممثل يحث الحكومة على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع بروتوكوليه الاختياريين. إن صورة طاجيكستان ستتحسن إذا اتخذت موقفا إيجابيا إزاء حقوق الإنسان، وهاتان المعاهدتان تقدمان إطارا متينا لقيام الخبراء القانونيين، عن طريق الحوار مع السلطات، باستعراض شامل لمجموعة من حقوق الإنسان تعد أساسية لتعزيز المجتمع الطاجيكي ورفاه أفراده.

خامسا - السعي من أجل السلام

ألف - المفاوضات السياسية وحفظ السلام

٩٧ - نظرا الى أن التشرد الذي حدث في طاجيكستان نجم عن حرب أهلية، فإن السعي الى السلام أمر أساسي. واعترافا بضخامة الأزمة الإنسانية وأثرها المحتمل على استقرار المنطقة، أسرع المجتمع الدولي في بدء جهود ترمي الى كفالة استقرار الحالة والمساعدة على حل النزاع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أوفدت بعثة مساعي حميدة تابعة للأمم المتحدة الى الاتحاد الروسي وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. واتفقت السلطات في هذه البلدان على ضرورة تعزيز المبادرات الإنسانية بأنشطة لصنع السلام وحفظ السلام[٥٨]، بالنظر الى أنه لا يمكن تحقيق الأهداف التي تم تحديدها إلا بنهج شامل.

٩٨ - وفي إطار رابطة الدول المستقلة، قررت حكومات كازاخستان، وقيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان، وأوزبكستان، في آب/أغسطس ١٩٩٣، أن تنشئ قوة تحالف دفاعية في طاجيكستان. وأعلن أيضا أن التسوية السياسية تظل لها الأولوية الرئيسية، ودعت المجتمع الدولي الى تقديم الدعم في هذا الصدد. وقد بلغ تعداد قوات رابطة الدول المستقلة وقوات الحدود الروسية مجتمعة بالتدريج ٠٠٠ ٢٥ جندي. وبالإضافة الى ذلك، فإن الجيش الروسي، الذي سبق أن قام أثناء الحرب بحماية المنشآت الرئيسية من التدمير[٥٩]، نشر قوات لحراسة الحدود المشتركة مع أفغانستان[٦٠]. وقد حدت هذه القوات من قدرة قوات المعارضة على القيام بعمل عسكري واسع النطاق في الأراضي الطاجيكية، فأتاحت بالتالي شيئا من الاستقرار في البلد. ومع هذا فقد نجحت المعارضة في شن هجمات عديدة عبر الحدود من أفغانستان، وتفيد التقارير أنها تسيطر الآن على بعض أجزاء من أراضي طاجيكستان.

٩٩ - وفيما يتعلق بالجانب السياسي، أدت الوساطة التي اضطلع بها مبعوث الأمين العام الخاص لطاجيكستان بصورة تدريجية الى إجراء مفاوضات رفيعة المستوى بين الحكومة والمعارضة المتحدة. وفي نهاية الأمر، أدت هذه المحادثات فيما بين الطاجيكيين، التي تم القيام بها تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن بمساعدة من بعض الحكومات المعنية الأخرى التي اشتركت بصفة مراقب، الى اتفاق لوقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة، بما فيها إنشاء لجنة مشتركة لرصد التزام الأطراف بهذا الاتفاق[٦١]. وتم دعم هذه العملية بإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، التي تقوم بتقييم الوضع العسكري والأمني موضعيا، وترصد التزام الأطراف بالاتفاقات، وتيسر الاتصال.

١٠٠ - وعلى الرغم من الوجود العسكري الأجنبي وسنوات عديدة من التفاوض، لا يزال السلام هشا. فقد انتهك اتفاق وقف إطلاق النار على نحو متكرر، وتبادلت الأطراف الاتهامات بشأن استئناف الأعمال العدائية وعدم وجود إرادة لتنفيذ الاتفاقات التي أسفرت عنها المحادثات فيما بين الطاجيكيين. وبالتالي فمن الصعب تقييم أثر عملية الوساطة. وقد أعرب الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٩٦، في تقريره الى مجلس الأمن بشأن الحالة في طاجيكستان، عن قلقه إزاء التدهور الخطير للحالة، "التي هي على أسوئها وأشدها تقلبا منذ نهاية الحرب الأهلية لعام ١٩٩٢"[٦٢].

١٠١ - ويبدو النزاع باقيا من غير حل لأن الجانب المهزوم لا يزال مبعدا عن السلطة والثروة. ففي أعقاب الحرب، تم دمج المقاطعتين السابقتين كرغان - تيوبي وكلياب في مقاطعة واحدة، هي مقاطعة خاتلون، بغية زيادة سيطرة الفريق المنتصر على المنطقة الأخرى. وحظرت المحكمة العليا نشاط الأحزاب الأربعة الرئيسية في المعارضة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على أساس أنها انتهكت مواثيقها وقامت بأعمال غير قانونية[٦٣]. وفي المنفى، انضمت تلك الأحزاب الى المعارضة الطاجيكية المتحدة.

١٠٢ - ويبدو أن المعارضة قد أصبحت أكثر تشددا من حيث آراء بعضها عن بعض، مما قضى على فرصة الوصول الى حل وسط. وترى الحكومة أن المعارضة يسيطر عليها الأصوليون الاسلاميون، في حين أن المعارضة تعتبر الحكومة ضيقة القاعدة ولا تملك الإرادة الحقة لتقاسم السلطة. وحمل ذلك المعارضة على الرد بعمليات قتل واغتيال مستهدفة نفذتها على أساس إثني. وقال بعض الأشخاص الذين التقوا بالممثل إنه مع استمرار النزاع، تمت تنحية المعتدلين وحل محلهم المتشددون، بحيث أخذت الآراء المسبقة تصبح حقيقة واقعة. كذلك تعقد تنفيذ الاتفاقات لعدم تمكن أي من الأطراف إنشاء سلاسل قيادية موحدة[٦٤]؛ ومع تصاعد الأعمال العدائية، اكتسب القادة العسكريون الميدانيون مزيدا من النفوذ السياسي، فقلصوا بذلك من مجال التوصل الى حل وسط بالنسبة الى المتفاوضين. ونتيجة لذلك، كان تقدم مفاوضات السلام بطيئا.

١٠٣ - ويظهر من البداية أن المجابهة الوطنية لن تؤدي الى نتيجة بمعنى أنه ليس بين الأطراف من يبدو مستعدا للتفاوض بشروط مقبولة لدى الطرف الآخر أو ميالا الى القبول بحلول وسط. ويبدو أن جميع الجهود مركزة على مسألة تقاسم السلطة، وأن الصراع الجاري لا يترك مجالا كبيرا لمناقشة التوجهات السياسية للبلد أو النظر فيها بقدر كاف. ومن المفارقات أن كلا من الحكومة والمعارضة أعلنت أنها تدعو الى حل سياسي للنزاع والى مجتمع ديمقراطي تعددي يقوم على سيادة القانون. غير أنه يبدو أن كل طرف من الأطراف يخشى البواعث الحقيقية للطرف الآخر ويرتاب في كونه يعني حقا ما أعلنه من أهداف.

١٠٤ - والحكومة، التي أدرجت حرية الديانة في الدستور، يخيفها احتمال قيام الأصوليين الإسلاميين بقلب نظام الدولة الراهن: ذلك أنها وقد تأثرت بعقود من الحكم السوفياتي، تريد الحفاظ على علمانية الدولة، مع مشاركة المرأة مشاركة متساوية في الحياة العامة. وفي هذا السياق، أبلغ واحد من المراقبين الممثل بأنه تم قتل ثلاث فتيات صغيرات مؤخرا في منطقة غرم لأنهن قصصن شعرهن ورقصن في مكان عام. وذكر

أحد كبار المسؤولين في الحكومة، قال إنه هو نفسه مسلم ممارس، للممثل أنه يرفض المنظور الأصولي باعتباره تعصبا، وذهب الى أن التزام المعارضة بعلمانية الدولة ما هو إلا اعتبار تكتيكي. إذن فالحكومة تربط التهديد الذي تمثله المعارضة بخوفها من الأصولية الإسلامية وتصر على وجوب احترام القانون الانتخابي الحكومي والدستور والانتخابات البرلمانية.

١٠٥ - وتعتبر المعارضة من جانبها أن مخاوف الحكومة من استيلاء ديني على السلطة ليس لها ما يبررها، وهي تذهب الى أن الغرض مما تقوله الحكومة هو إخفاء عدم رغبتها في تقاسم السلطة. وعلاوة على ذلك، فبصرف النظر عن وجود فصيلة في أحد أحزاب المعارضة تقبل العمل في إطار النظام السياسي الراهن، فإن المعارضة ترفض شرعية الحكومة والبرلمان، كما ترفض صحة الدستور.

١٠٦ - وقد أُجري الاستفتاء على الدستور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مشفوعا بانتخابات رئاسية، كما أجريت انتخابات برلمانية في شباط/فبراير ١٩٩٥. واعتبر عدة مراقبين ممن تحدثوا مع الممثل أن الطريقة التي اتبعت في تنفيذ الاستفتاء والانتخابات البرلمانية ضيعت على الحكومة فرصة السعي الى الوصول الى مصالحة في البلد. ونظرا لأهمية هذه الأحداث، رئي أن مما له أهمية حاسمة أن يتمكن السكان كلهم من المشاركة في هذه العملية، وأن تتمكن المعارضة من أن تكون لها كلمتها في نص الدستور والمشاركة على قدم المساواة في الانتخابات. وتحقيقا لهذا الغرض، طلبت منظمات حكومية دولية وبلدان أخرى الى الحكومة تأجيل الانتخابات، بحيث يتاح الوقت لأعمال تحضيرية كافية.

١٠٧ - وفي حين أن الحكومة وافقت على تأجيل محدود للانتخابات، فإن الوقت الذي أتيح لم يكن كافيا بحيث يسمح بمشاركة المعارضة على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير أن الانتخابات البرلمانية لم تكن حرة ولا نزيهة كما أنها لم تف بمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد ظل بعض مرشحي المعارضة متهمين بارتكاب جرائم، وظل نشاط أحزاب المعارضة السياسية الرئيسية محظورا. وبذلك، مُنعت المعارضة من تسمية مرشحين والاشتراك على قدم المساواة، فعمدت الى مقاطعة الانتخابات[٦٥]. وبدلا من إقرار حق سلطات الدولة في الحكم، أدت الانتخابات الى مزيد من الانشقاق في المجتمع.

باء - الشكل العام للنزاع على الصعيد الإقليمي

١٠٨ - كان هناك أيضا حالة من عدم الرضا داخل التحالف الفائز. وأدت الحرب الى زيادة التأثير السياسي لإقليم كولياب في الجزء الجنوبي الشرقي على حساب النخبة التي اتخذت مقرها في الشمال. وينظر الى الحكومة الآن بصورة عامة على أنها خاضعة لهيمنة الكولياباببين، الذين حاولوا توطيد قوتهم في أقاليم أخرى بإحلال أشخاص ينحدرون من أصل كولياباي محل الموظفين المحليين. وأدى هذا الى احتجاجات وقلاقل خطيرة فيما بين السكان المحليين في مقاطعة لنين آباد في أيار/مايو ١٩٩٦، وتعين إجلاء المديرين المدنيين والموظفين العاملين على إنفاذ القوانين الكولياباببين من الإقليم على الفور. وبما أن هذا الإقليم قد تأثر بالحرب الأهلية بدرجة أقل كثيرا من تأثر الأقاليم الأخرى في البلد، وبما أنه إقليم مصنع يقع في موقع

أقرب الى الأسواق الأجنبية، فقد دأب على السعي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وديمقراطية على نحو أكثر نشاطا من الأقاليم الأخرى.

١٠٩ - ولقد توقع الأوزبكيون الإثنيون الاعتراف بهم ومكافأتهم على مشاركتهم في النزاع وقدموا مقترحات تدعو الى إنشاء مقاطعة منفصلة لزيادة تأثيرهم ونطاق الحكم الذاتي. ولم تقبل تلك المقترحات، وكان من نتيجة إنشاء مقاطعة خاتلون أن شعر السكان الأوزبكيون بأنهم أصبحوا خاضعين لهيمنة أكبر من ذي قبل لجماعة الكولياببين. ولقد أصبح ضيق نطاق التأثير السياسي مصدرا للإحباط وأدى الى وقوع حادثتين خطيرتين فيما مضى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولقد أظهر القادة الحربيون الأقوياء من الأوزبكيين الإثنيين قوتهم، وذلك مرة بأخذهم بعض أعضاء حرس الحدود الطاجيكيين رهائن في مدينة طورزونزادة، ومرة أخرى باحتلالهم مدينة كرغان - تيوبي، قبل أن يزحفوا صوب دوشنبه، وطالبوا بإجراء تغييرات في تكوين الحكومة فضلا عن الحد من الفساد. وقد تمكنت الحكومة بقبولها بعض المطالب، من إيجاد حل سلمي لحالات التمرد تلك.

١١٠ - وتمثل مقاطعة غورنو - بدخشان المستقلة صورة مختلفة عن اللعبة التي تلعب على الصعيد الوطني والتي يبدو أن محصلتها تساوي صفرا. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٣، أبلغت السلطات المحلية الحكومة بأنها توقفت آنئذ عن متابعة هدف الاستقلال. كما اتفقت مع الحكومة على عدم السماح بأنشطة حرب العصابات في المقاطعة؛ وفي المقابل، وافقت الحكومة على إبقاء قواتها خارج الإقليم. ولم تنفذ هذه الالتزامات إلا على نطاق محدود. والسلطات المحلية ليست في موقف يسمح لها بمنع المعارضة من الدخول الى المقاطعة، واستجابة لذلك تم وزع بعض القوات التابعة للحكومة في الإقليم. بيد أنه بالرغم من زيادة حدة الكفاح المسلح في أجزاء أخرى من البلد، لا تجري عمليات قتال صريح بين الطرفين في غورنو - بدخشان، ووصف المراقبون الدوليون الحالة بأنها "حرب زائفة"، تشن أساسا من خلال الدعاية. وفضلا عن ذلك، فإن الموقف القائم في غورنو - بدخشان بين الحكومة المحلية والمعارضة أكثر اتساما، فيما يبدو، بطابع الاسترضاء مما هو على الصعيد الوطني؛ وأكد كلا الطرفين في مناقشاتهم مع الممثل، أنهما "شعب واحد". وثمة عامل مساهم في هذه الهدنة هو هوية البامير يسيين الثقافية والدينية. ولقد أدت المساعدات الضخمة التي قدمتها مؤسسة أغاخان لجميع السكان، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية، الى تعزيز الإحساس بهوية مشتركة وإلى التضامن فيما بين السكان. والدور الذي يقوم به صاحب السمو أغاخان، إمام المسلمين الاسماعيليين، أسهم مساهمة لها أهميتها في تحقيق السلام والاستقرار النسبيين في هذه المنطقة.

جيم - أنشطة تشجيع المصالحة على الصعيد الشعبي

١١١ - لقد اتخذت الحكومة بالتعاون مع منظمات دولية عدة خطوات لتشجيع بناء السلام والمصالحة. ولقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا فنيا وثقافيا بهدف الجمع بين أشخاص منحدرين من خلفيات إثنية مختلفة حول تراث طاجيكي مشترك. وبغية تحقيق هذه الغاية، نظم مهرجان لمدة عشرة

أيام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في العاصمة وفي كرغان - تيوبي، اشتمل على مجموعة من الأداءات الفنية، بما في ذلك الموسيقى والرقص والشعر والمسرح والسينما. وسُلم برنامج السلام والمصالحة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية عام ١٩٩٥، وأجري في هذا العام سباق للجري في العاصمة. وعلى غرار ما حدث في المهرجان، شارك الآلاف في هذا الحدث. وزار الممثل في كرغان - تيوبي أحد نوادي الشباب التسعة التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع السلطات المحلية. ويضم نادي الشباب هذا ما يزيد عن ٨٥ حدثا، كانوا يقومون إضافة الى اكتساب مهارات شتى، مثل مهارات الفلاحة أو التصوير، بمساعدة المحاربين القدامى وأسرهم الذين يحتاجون الى المساعدات فيما يتصل بتشييد المساكن وتوزيع القمح والذرة المزروعين بجهود ذاتية. وثمة جزء لا يتجزأ من مشروع بناء السلام هو أن الأحداث والمستفيدين على حد سواء ينتمون الى فئات إثنية مختلفة.

١١٢ - وبدأت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التعليم، برنامجا للتصدي لمشكلة التوتر الذي تسببه الحرب لدى الأطفال. ويستهدف البرنامج، الذي تقوم الوزارة بتنفيذه تنفيذا كاملا، جميع المدارس الابتدائية في البلد، وهي تضم ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ طفل. وقد انتج كتيب، وعقدت حلقات دراسية للمدرسين، لتمكينهم من إدماج الرسالات والأنشطة المتعلقة بالسلام، وقبول التنوع، وحل النزاعات فضلا عن الأهداف والأنشطة المتضمنة في اتفاقية حقوق الطفل في كافة المناهج الدراسية.

سادسا - استنتاجات

١١٣ - لقد نجم التشرد في طاجيكستان عن النضال من أجل السلطة فيما بين فئات تعتنق آراء متضاربة بشأن مستقبل بلدها. ذلك أن البحث عن قاعدة مشتركة من خلال التعاون والحوار خلال الأشهر التي اكتنفت استقلال طاجيكستان ما لبث أن حلت محله المواجهة، ثم زادت حدة النزاع فأدى الى نشوب حرب أهلية. وبالرغم من أن النتيجة النهائية لهذه الحرب تبدو واضحة، فيما يبدو، من الناحية العسكرية، إلا أن الأسباب الرئيسية التي نشأ عنها النزاع لا تزال بحاجة الى معالجة. وثمة سمة رئيسية إيجابية هي أنه لا يوجد طرف من الأطراف اليوم يتحدى مفهوم طاجيكستان بوصفها دولة موحدة. وفي إطار الدولة، كان المجال متسعا للتمتع بشبه الحكم الذاتي في منطقة غورنو - بدخشان، وهو وضع ورد في الدستور. بيد أن التوترات الاجتماعية الراهنة، والاقتصاد المتسم بالاختلال الشديد، واستمرار الاشتباكات العسكرية في بعض المناطق قد تسببت في إثارة قدر من القلق بشأن استمرار الأزمة الذي يمكن أن يدمر دعائم الدولة.

١١٤ - وبعد الحرب الأهلية، تمت عودة مئات الآلاف من المشردين داخليا في بيئة متقلبة لا تستقر على حال. وبغية تعزيز إعادة إدماجهم، شارك المجتمع الدولي في أنشطة صنع السلام وحفظ السلام إضافة الى تقديم المساعدات الإنسانية وبذل الجهود الرامية الى توفير الحماية. ولقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها الوكالة الرائدة في طاجيكستان، في مجموعة من الأنشطة أوسع مما هي عليه الحال في العادة، بغية تلبية احتياجات المشردين داخليا العائدين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وشمل برنامج العودة وإعادة الإدماج الوساطة، ورصد حقوق الإنسان، وحماية ومساعدة اللاجئين والمشردين داخليا

على السواء. ولقد ساهم التعاون مع الحكومة المركزية والسلطات المحلية في تعزيز الثقة وبناء الاستقرار الاجتماعي -- وهما عنصران يتسمان بأهمية قصوى فيما يتصل بتنفيذ ولاية البعثة.

١١٥ - ومع تحسن الحالة، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتقليص التدريجي لوجودها في البلد. وتقع المسؤولية في المقام الأول عن أنشطة رصد حقوق الإنسان وأنشطة إعادة التأهيل المستمرة الآن على كاهل وكالات أخرى، ولا سيما منها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن التبعية الناجمة عن تقديم مساعدات الإغاثة لم تشفع على نحو فعال حتى الآن بمشاريع إنمائية قابلة للبقاء يكون من شأنها استدامة النتائج.

الإطار المؤسسي

١١٦ - في حين أن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ارتكزت فيأول الأمر على نهج مشترك بين الوكالات، فإن التطورات أدت الى اضطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالدور القيادي بالنسبة للأنشطة في البلد، وقد ظلت تقدم الخدمات في سياق هذا الدور الى أن تولى المسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره منسقا مقيما. وعند النظر في أنسب الآليات المؤسسية لتقديم المساعدة وحماية المشردين داخليا، نجد أن تجربة طاجيكستان تقدم أدلة قوية تدعم نموذج الوكالة التي تتولى القيادة في حالات الطوارئ المعقدة. وينبغي دراستها بصورة وثيقة بغرض تكرارها في حالات مناسبة أخرى.

١١٧ - على أن وجود وكالة تتولى القيادة ينبغي ألا يمنع وكالات أخرى من المشاركة في أول مرحلة ممكنة من أجل دعم الوكالة القائدة. وفي هذه الحالة، كان في إمكان المشاريع الموجهة نحو التنمية التي بدأتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تستفيد في مرحلة أسبق من الدراية الفنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعد إدماج مشاركة المستفيدين في تخطيط المشاريع ذات الأثر السريع وتنمية المشاريع الصغيرة جانبا مهما من جوانب التنمية، التي يمكن أن تعززها المشاركة المبكرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتوجب أن تدرس بصورة وثيقة إن كانت تلك الأنشطة تتطلب وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد أو تتطلب استشارته في مرحلة صوغ المفاهيم.

التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي

١١٨ - لا يمكن الاضطلاع بنجاح بتقديم المساعدة الدولية، سواء للأغراض الإنسانية أو لأغراض التنمية، دون دعم من الحكومة الوطنية. وعندما اعتبرت حكومة طاجيكستان عودة المشردين أولوية وطنية، قامت بتسهيل هذه المهمة من خلال عدد من الوسائل التي في قدرتها، وقد يسر هذا الالتزام كثيرا على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاضطلاع بمهمة الحماية. وبالمثل، يعكس التعاون الجيد مع مؤسسات "بريتون وودز" الذي أفادت به التقارير الأولوية العليا التي توليها الحكومة لتحسين الحالة الاقتصادية. وقد أدى هذا الى نتائج محسوسة، مثل وضع استراتيجية للحد من التضخم.

١١٩ - وعلى النقيض من ذلك، فمع زيادة عدد المنظمات الإنسانية التي تعمل في طاجيكستان، ضعف التنسيق والتعاون بين أوساط المنظمات الإنسانية والحكومة. وقد أدى هذا الى حدوث حالات من سوء الفهم والريبة والتباعد لدى كلا الجانبين، مما كان له آثار سلبية على الأنشطة المضطلع بها. وبينما كان الموظفون المدنيون في الأجهزة التي تعمل مباشرة مع أوساط المنظمات الإنسانية على بينة من كل دور من الأدوار التي تقوم بها المنظمات، أبلغ كبار موظفي الحكومة الممثل أنه باستثناء قليل من الوكالات الرئيسية فإن المنظمات الأخرى وأنشطتها غير معروفة لهم. وفي المقابل، اشتكى ممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية من عدم توفر إمكانية الاتصال بنظرائهم الحكوميين، وذلك الاتصال الذي يتعذر بدونه التأكد مما إذا كانت الحكومة تقدم الدعم الى المشاريع المضطلع بها أو أنها موافقة عليها على الأقل.

١٢٠ - ونسوق في هذا الخصوص مثالا فيه فائدة. فقد أنشأت منظمات إنسانية وإنمائية العديد من الأنشطة المدرة للدخل مفترضة أن بذر القطن مدخل متاح محليا. وبالرغم من أنه بذلت جهود لإبلاغ السلطات عن هذه المشاريع فإن الاتصالات لم يحالفها التوفيق، وتعين وقف المشاريع في نهاية الأمر لأن الحكومة قررت استخدام البذور في أغراض أخرى. ولو تسنى عقد مشاورات فعالة بين الحكومة والوكالات الدولية المختصة في وقت بدء هذه المشاريع وخلال مراحلها المختلفة لأمكن تجنب ذلك. وقد أدى انعدام المشاورات الفعالة الى تضييع الوقت، وإهدار الموارد، والاضطرار الى إلغاء الأنشطة.

١٢١ - وبالمثل كان الشروع في نظام جديد للضرائب يفرض الضرائب على المنظمات غير الحكومية أمرا لا تفهمه بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي اجتمعت مع الممثل وذهبت الى أن الأنشطة التي تقوم على المساعدة الإنمائية يجب ألا تخضع للضرائب. ومن الجلي أن كل دولة تحتاج الى أساس اقتصادي سليم لتمويل أنشطتها، وأنه عندما تضطلع المشاريع المستقرة بأنشطة اقتصادية ينبغي لها بقدر مساو أن تسهم في القاعدة الضريبية للحكومة. ومن ناحية أخرى، يعكس الخلاف بشأن فرض الضرائب على المنظمات غير الحكومية الافتقار بشكل خطير الى الاتصال بين الحكومة وأوساط المنظمات الإنسانية.

١٢٢ - ولكي تكون المساعدة الدولية المقدمة فعالة، يحتاج التنسيق بين الحكومة وأوساط المنظمات الإنسانية الى تحسين كبير. ومن المهم إنشاء آلية فعالة، ليتسنى للجهات الدولية الفاعلة أن تناقش مع السلطات المواضيع ذات الأهمية المشتركة على أساس منتظم، وأن تتقاسم معها المعلومات بشأن الأنشطة الجارية، وتتخذ قرارات مشتركة، ولا سيما بشأن أفضل الطرق لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. وسيستفيد عدد من القطاعات من زيادة التعاون وتبادل المعلومات، وخاصة بشأن خطط الحكومة وأولوياتها والاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية. وينبغي أن تشمل الآلية ممثلين من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكبار الموظفين الحكوميين من الوزارات الرئيسية مثل وزارات العدل والداخلية والصحة والعمل والخارجية. ويتعين عليها تقييم الحالة في مختلف القطاعات، ورصد التقدم في تنفيذ القرارات والعمل من أجل زيادة صقل استراتيجياتها.

توقعات المستقبل

١٢٣ - بدأت حكومة طاجيكستان، بتشجيع من المجتمع الدولي، في التصدي لمهمة شاقة هي التعمير بعد الحرب الأهلية. ولكي يصبح البلد مجتمعا معتمدا على ذاته ويتمتع بالاستقرار، فإنه سيحتاج الى دعم متواصل في المستقبل أيضا. وتفيد التقارير بأن لدى طاجيكستان ثروة من الموارد الطبيعية غير المستغلة، كما أنها ورثت موجودات من فترة الحكم السوفياتي، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية، وشبكة من قنوات الري، ودرجة كبيرة من الكهربة. على أن هناك حاجة ماسة الى الصيانة للحيلولة دون تقوض هذه الشبكات. وفي ضوء ما يتمتع به التعليم ومحو الأمية من قيمة كبيرة بصورة تقليدية، فإن طاجيكستان تمتلك إمكانيات تنمية رأس مالها البشري.

١٢٤ - واذا أريد تحقيق الاستقرار، فمن الضروري تنمية القدرة في مجال الحكم الصالح. ويتطلب هذا وجود قاعدة سياسية موسعة وأكثر تمثيلا في الفرعين التشريعي والتنفيذي للدولة ومتابعة تعزيز حالة حقوق الإنسان في البلد. وسيشمل الحل السياسي للنزاع بالضرورة توسيع قاعدة الحكم، مع أن ذلك سيكون المحصلة الطبيعية للمفاوضات الناجحة، فإن الحكومة تستطيع تعزيز بناء الثقة، على الصعيدين السياسي والشعبي على السواء، عن طريق اتخاذ تدابير من جانبها هي في هذا الاتجاه.

١٢٥ - وفي الوقت ذاته لا يزال النزاع دون حل. ولقد اشتعل بصورة خطيرة جدا خلال صيف عام ١٩٩٦. وانعدام الحل السياسي يبقي الحالة في طاجيكستان متقلبة، وبذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتعزيز السلم في المنطقة. ومن شأن النزاع الجاري أن يجعل من التخطيط الطويل الأجل أمرا عسيرا، وأن يعيق الاستثمار الأجنبي، وذلك نظرا لأن الأزمة الاقتصادية الراهنة تزيد من تفاقم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وينبغي أن يظل تعزيز اقتصاد طاجيكستان مجالا من المجالات التي تحظى بأولوية عليا. وسيكون تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الإنسان أيضا أمرا محوريا لاستقرار البلد. وما برحت الحكومة تؤكد بصورة منتظمة التزامها بإعداد جهاز قضائي فعال وبتعزيز الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤكد على ضرورة وفائها بهذه الأهداف المعلنة. ويعد التعاون الذي أقامته الحكومة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمرا مشجعا. وستستفيد الحكومة أيضا من التعاون مع المنظمات الأخرى. ومن بين تلك، يستطيع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان تقديم المساعدة في مجال رصد حقوق الإنسان ثم، من خلال برنامج المركز لتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، في مجال بناء المؤسسات. ويلزم توسيع نطاق الرصد بغية التصدي للانتهاكات الحاصلة على الحدود مع أفغانستان، وفي المناطق التي استؤنف فيها القتال ولا تستطيع الوكالات الدولية الوصول إليها إلا في نطاق محدود حتى الآن. وسيدل التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي في هذه المجالات كافة على وجود التزام حقيقي ومستمر من جانبها. مما يعزز بدوره اهتمام المانحين المحتملين بدعم ما تقوم به الحكومة من جهود أطول أجلا.

الحواشي

(١) "تقرير عن طاجيكستان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ آذار/مارس ١٩٩٦"، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أيار/مايو، الصفحة ٤ (يشار إليه فيما يلي بتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

(٢) قدر تعداد أجراه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٨٩ مجموع السكان بـ ٥,١ ملايين نسمة، بينما قدر صندوق النقد الدولي عددهم في أيار/مايو ١٩٩٢ بـ ٥,٦ ملايين نسمة وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بـ ٥,٧ ملايين نسمة.

(٣) "العودة الى طاجيكستان، استمرار التوترات الإقليمية الإثنية"، منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي، أيار/مايو ١٩٩٥، المجلد ٧، العدد ٩، الصفحتان ٤ و ٧ (يشار إليه فيما يلي بتقرير منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي، المجلد ٧، العدد ٩).

(٤) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ١٥. ونظرا لتقلب الحالة وانعدام القدرات الإدارية في ذلك الوقت، فإنه يصعب تقديم بيانات موثوق بها.

(٥) "مؤتمر رابطة الدول المستقلة بشأن اللاجئين والمهاجرين"، السلسلة الأوروبية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المكتب الإقليمي لأوروبا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، المجلد ٢، العدد ١، الصفحة ١٨؛ و "الخبرة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بالمشردين داخليا"، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٥٤ (يشار إليه فيما يلي بالخبرة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

(٦) تشير تقديرات الحكومة الى أنه "عاد ما يزيد على ٠٠٠ ٦٧٩ شخص من أصل ٠٠٠ ٦٩٧ من المشردين داخليا" (بيان أدلى به نائب رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، السيد: ك. ز. جياسوف، أمام مؤتمر رابطة الدول المستقلة، جنيف، ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦). وقدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٩٨ في المائة من المشردين داخليا عادوا الى ديارهم قبل نهاية ١٩٩٥ (تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٢٥).

(٧) أدت الأعمال العدائية الأخيرة في طويلدارا الى هروب ما يقرب من ٥٠٠ ١٦ مشرد داخليا (S/1996/754، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الصفحة ٨).

(٨) "الأوبلاست" هي منطقة إدارية تقابل "المقاطعة"، وتنقسم بدورها الى عدة "رابونات" ("محافظات")، ومزارع جماعية وقرى ("قشلاقات")، وشوارع.

الحواشي (تابع)

(٩) "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج حكومة جمهورية طاجيكستان"، وثيقة البرنامج، TAJ/95/002، آذار/مارس ١٩٩٦، الصفحة ٦ (يشار إليه فيما يلي بالرمز UNDP-TAJ/95/002).

(١٠) تشمل الأقليات الأوكرانيين والألمان وجماعات أصغر من اليهود والكوريين والتتر والجورجيين والأرمن والبشكير وغيرهم (الوثيقة S/26311، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، الصفحة ٢).

(١١) نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية والسياسية على مدى السنوات القلائل الماضية، غادر البلد قسم كبير من هذه المجموعة. ومن أصل عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٤٥٠ نسمة من هذه المجموعة من السكان، يذكر أنه لم يبق في طاجيكستان إلا ما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ ألف شخص؛ وهم في كثير من الحالات يفتقرون الى موارد تساعدهم على الهجرة كما يفتقرون الى الدعم العائلي ويعيشون في المناطق الحضرية، وبذلك فليس في إمكانهم مزاولة الزراعة.

(١٢) منطقة لينين آباد، ويمتد وادي فرغانة أيضا الى أراضي الأوزبك والقيرغير.

(١٣) مثال ذلك بجعل اللغة الطاجيكية هي اللغة الرسمية بدلا الروسية.

(١٤) مثال ذلك راستوخيز (النهضة) والحزب الديمقراطي لطاجيكستان.

(١٥) مثال ذلك لالي بدخشان (ياقوتة باداخشان).

(١٦) مثال ذلك حزب النهضة الإسلامية.

(١٧) "Tajikistan, political conditions in the post-Soviet era", Alert series, INS Resource Information Centre, US Department of Justice, AL/TJK/93.001, September 1993, p.6 (مع إحالة إضافية الى ما يلي: Commission of Security and Cooperation in Europe, "Tajikistan", Implementation of the Helsinki Accords: Human Rights and Democratization in the Newly Independent States of the Former Soviet Union, Washington, (D.C.: U.S. Government Printing Office, January 1993, p.222

(١٨) غير أن طاجيكستان لم تنل استقلالها قبل حل الاتحاد السوفياتي رسميا في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

(١٩) في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

الحواشي (تابع)

(٢٠) ألغيت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

(٢١) دولت خودنزار، وهو باميري كانت تؤيده المعارضة.

(٢٢) عزيز نيازي، بحسب اقتباس ورد في دراسة Julien Thoni التالية:

"The Tajik Conflict: The Dialectic Between Internal Fragmentation and External Vulnerability, 1991-1994" (Geneva: Programme for Strategic and International Security Studies, 1994), p. 22.

(٢٣) سفر علي كنيابيف.

(٢٤) بما فيها الحزب الديمقراطي لطاجيكستان، وحزب النهضة الإسلامية، ووراستوخيز ولالي بدخشان.

(٢٥) وقع أيضا حادث خطير في قرية تقع جنوب العاصمة في ٥ أيار/مايو، عندما رفض السكان السماح بمرور متظاهرين موالين للحكومة في طريقهم من كلياب الى دوشنبه. وبعد ذلك وصلت الى مسرح الحادث جماعات مسلحة من كلتا المظاهرتين، مما أسفر عن مقتل ١٧ شخصا.

(٢٦) "حقوق الإنسان في طاجيكستان، في أعقاب الحرب الأهلية"، منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الصفحة xvi (يشار إليه فيما يلي بتقرير منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي).

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحات xx-xxiii؛ "طاجيكستان: الحرب الأهلية المنسية"، الفريق الدولي لحقوق الأقليات، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الصفحتان ١٦ و ١٧؛ وأوليفييه روا: "تطورات في وسط معقد"، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق: دول الطلاق، الصفحة ١٤٤ (يشار إليه فيما يلي ب : أوليفييه روا، التطورات)، وهو يرى أن الحزب الشيوعي بدا في مواجهة النزعة القومية التي عبرت عنها المعارضة، وأفضل ضمانة للاستقرار ولحماية الروس وغيرهم من الأقليات.

(٢٨) تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي، الصفحة ٥٥.

(٢٩) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ١٥.

الحواشي (تابع)

(٣٠) عاصمة مقاطعة لينين آباد.

(٣١) "طاجيكستان، الرعب المستتر: الاغتيالات السياسية والاختفاءات والتعذيب منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢"، منظمة العفو الدولية، Al Index: EUR 60/04/93، أيار/مايو ١٩٩٣، الصفحة ٣.

(٣٢) أوليفييه روا، التطورات، الصفحة ١٤١.

(٣٣) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحتان ٣ و ٣.

(٣٤) أدلى الرئيس ببيانه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ووزير الداخلية في آذار/مارس ١٩٩٣.

(٣٥) بأجل سداد مدته ٢٠ سنة ودون استيفاء فائدة.

(٣٦) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٢١.

(٣٧) في المراحل الأولى، كانت العناصر الخشبية تستورد من سيبريا، مما جعل فترة التسليم تستغرق سنة كاملة. وقد خفضت هذه المدة الى أربعة أشهر فيما بعد باستيراد تلك العناصر من أوروبا. (تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٢٩).

(٣٨) في المرحلة الثالثة، استخدم "صندوق إنقاذ الأطفال/الولايات المتحدة" كشريك منفذ.

(٣٩) سلمت حتى الآن مواد لبناء ٧٠٠ ٦ بيت حسبما أفادت التقارير، (تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان، المجلد ٧، العدد ٩، الصفحة ٢٠؛ تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٢٩).

(٤٠) لما تعداده ٠٠٠ ١ بيت في المرحلة الأولى.

(٤١) "رابطة الدول المستقلة: المساعدة المقدمة الى المشردين وغيرهم من السكان المتأثرين بالحرب والفئات الضعيفة؛ الأنشطة السوقية الإقليمية"، برنامج الأغذية العالمي، تقرير عن الحالة، العدد ٦، أيار/مايو ١٩٩٦، الصفحة ٥٨.

(٤٢) نفذت منظمة "أطباء بلا حدود (بلجيكا)" البرنامج من بدايته في ربيع عام ١٩٩٣، ثم "لجنة الإنقاذ الدولية" من تموز/يوليه ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(٤٣) قللت سلعتان تصديريتان رئيسيتان هما الألومنيوم والقطن الانتاج بما يزيد على النصف UNDP-TAJ/95/002، الصفحة ٥).

(٤٤) تتراوح التقديرات بين ٢٥ و ٥٠ في المائة (تقرير برنامج الأغذية العالمي، الصفحتان ٥٦ و ٥٧؛ UNDP-TAJ/95/002، الصفحة ٥).

(٤٥) تعادل متوسط أجر قدره ٣ من دولارات الولايات المتحدة شهريا.

(٤٦) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحتان ٥٢ و ٥٣، مع إحالة إضافية الى الدراسة التالية:

"Tajikistan: Survey of Household and Bazaar Economies" by Robert M. Birkenes, January 1996, Save the Children/US & UNHCR.

(٤٧) اشتكى عدة أشخاص خلال البعثة من أن الأغذية أو الأدوية التي كان المقصود إرسالها إليهم سلمت في نهاية المطاق الى جيران من أصول إثنية مختلفة، أو وجدت طريقها الى السوق.

(٤٨) غير أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلاحظ أن الوكالات قد ركزت على توزيع الأغذية بدل إحياء أو إنعاش الزراعة، وأن المانحين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى قد نبهت الى هذه الحاجة خلال اجتماعات مشتركة بين الوكالات. (تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٣٠).

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤٤.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٤٣-٤٥.

(٥١) توفر "المنظمة الدولية لتوفير المأوى الآن" أيضا التدريب في مجال إدارة المؤسسات الخاصة في منطقة غرم، في مواقع إنتاج قرميد السطوح.

(٥٢) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٤٧؛ وانظر:
Carolyn S. Peduzzi, "Independent Evaluation of the UNHCR Small Enterpries Development Projects in Tajikistan", 14 December 1995, pp. 5-6.

الحواشي (تابع)

(٥٣) انظر: "Feasibility Study on Enterprise Development in the Republic of Tajikistan" by Ellen Pruyne, Small Business Advisor, UNHCR & Save the Children/US, 18 August, 1995; "Tajikistan: Survey of Household and Bazaar Economies" by Robert M. Birkenes, January 1996, Save the Children/US & UNHCR; and "The Women's Economic Survey of Tajikistan" by Shahrbanou Tadjbakhsh, Ph.D., December 1995, UNHCR & Relief International (UNHCR Report, pp.49-56).

(٥٤) اتفاقية منظمة العمل الدولية ٢٩ المتعلقة بالسخرة، واتفاقية منظمة العمل الدولية ٨٧ المتعلقة بحرية الاجتماع وحماية حق التنظيم، واتفاقية منظمة العمل الدولية ٩٨ المتعلقة بتطبيق مبدأي التنظيم والمساومة الجماعية، واتفاقية منظمة العمل الدولية ١٢٢ المتعلقة بسياسة العمالة، واتفاقية منظمة العمل الدولية ١٠٠ المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة.

(٥٥) ادعى الأشخاص الذين تم مقابلتهم في دوشنبه أن رجى عمره ٢٩ سنة من أصل غير كليابي مات أثناء الاحتجاز نتيجة للضرب المبرح لرفضه القتال في طويلدارا. وادعت مصادر موثوق بها ادعاءات أثناء الاحتجاز في: "Tajikistan Human Rights Practices, 1995", U.S. Department of State, March 1996, section 1(c) "Torture and Other Cruel, Inhuman, or Degrading Treatment or Punishment" (والمشار إليه فيما يلي بتقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان).

(٥٦) الرسالة الاخبارية لآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المجلد ١، العدد ٢، الصفحة ٦؛ والفرع ٢ من تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان.

(٥٧) اعتمد المرسوم ٥٤٢ في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٥٨) الخبرة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة ٥٤.

(٥٩) من ذلك مصنع كيميائي وسد، يمكن أن يؤدي الى كارثة تمس البلدان المجاورة أيضا.

(٦٠) في حين أن قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة كانت تضم في صفوفها في البداية جنودا طاجيكيين، فإنهم لم يعودوا يشكلون جزءا من تلك القوات. وفي مقابل ذلك، نجد أن ٨٠ في المائة من جنود قوات الحدود الروسية هم من الطاجيكيين.

الحواشي (تابع)

(٦١) في حين أن الأطراف كانت ممثلة خلال الجولتين الأوليين من المفاوضات اللتين أجريتا في نيسان/ أبريل وحزيران/يونيه ١٩٩٤ على مستوى أوطأ، فإن اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى تم التوصل إليه في مشاورات رفيعة المستوى جرت في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، من ١٢ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأنشئت "اللجنة المشتركة المعنية بالمشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين من طاجيكستان" في الجولة الأولى من الاجتماعات، غير أنها لم تقم أبدا بأي دور هام لأن أعضاء المعارضة رفضوا القدوم الى طاجيكستان. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، توقف عمل "اللجنة المشتركة لتنفيذ الاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية وداخل البلد" وذلك نتيجة لاختطاف أحد أعضائها، ورفض الحكومة ضمان سلامة المشاركين من المعارضة. وبعد تقديم ضمانات من هذا القبيل، استأنفت اللجنة عملها مؤخرا.

(٦٢) S/1996/412، الفقرة ٢٨.

(٦٣) Barnett R. Rubin, "Tajikistan: From Soviet Republic to Russian Protectorate", Central Asia and the World,. p. 215.

(٦٤) وفي جانب الحكومة، تخضع القوات المسلحة لسلطة وزارات الداخلية والأمن والدفاع، بينما يبدو أن قادة المعارضة الميدانيين يعملون باستقلال كبير.

(٦٥) في حين أن الحملة التي اضطلع بها خلال الانتخابات الرئاسية والاستفتاء كانت قوية وكانت هناك درجة كبيرة من المشاركة في تلك الانتخابات، فإن الاهتمام بالانتخابات البرلمانية كان أقل.

مرفق